

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة ١١

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوربيزو بانتينغ (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

والعشرين أمما متحدة مجهزة وممولة ومهيكله لخدمة الشعوب التي أنشئت باسمها بكفاءة. وهذا التعهد يتعين علينا الوفاء به. وسوف تظل شعوب العالم تراقبنا عن كثب خلال هذه الدورة وما بعدها للتعرف على كيفية قيامنا بتحقيق الوعد الذي قطعناه على أنفسنا في السنة الماضية، بعبارات بليغة ووطنانية.

لقد أدت المصاعب المالية التي تواجه المنظمة إلى تلطيف الاندفاع الحماسي لدى الأمم وإلى إجراء إصلاح جذري. إن التوصل إلى استنتاجات عملية متعلقة أصبح أمرا لا مناص فيه الآن. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن مهمتنا، كما أشار رئيس سري لانكا في السنة الماضية هي:

"تعزيز قدرة الأمم المتحدة، لا مجرد تحقيق وفورات وتصغير نطاقها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة والثلاثون، ص ٩)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سري لانكا، سعادة الأونورابل لاكشميان كادرغامار.

السيد كادرغامار (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر سري لانكا بالفخر والبهجة بصفة خاصة إذ نرى ممثلا موقرا لبلد آسيوي هو ماليزيا يتراأس دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين. إن سري لانكا وماليزيا تتمتعان منذ فترة طويلة بأحر أوامر الصداقة. ونهنئ الرئيس، ونقدم له دعمنا الثابت. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للإسهام الذي قدمه سعادة السيد ديبغو فريetas دو أمارال، ممثل البرتغال، في نجاح الدورة الخمسين التاريخية.

لقد تعهدنا في السنة الماضية في الاجتماع الاحتفالي الاستثنائي بأن نقدم إلى القرن الحادي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أولا، أنه رغم النظريات الحديثة عن ضرورة تحديد السيادة الوطنية، لا يزال أعضاء المنظمة دولا مستقلة وذات سيادة. وكل دولة، مهما كانت صغيرة أو ضعيفة، تبدي حرصا غيورا على صون سيادتها. ومن ثم فإن الأمم المتحدة عندما تتدخل يجب أن يكون ذلك على أساس واضح وصريح تماما في إطار أحكام الميثاق. ويعتبر رضا وتعاون الدول المعنية من الأمور الحيوية لضمان نجاح أي جهد للأمم المتحدة يمس أراضي أية دولة عضو. وبهذا النهج وحده يمكن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ورفاه ومصالح الشعب في الدولة المتلقية.

إن منظمنا، إذ تقوم بدورها في تسوية الصراع وصنع السلم، من الأهمية بمكان ألا تخوض في قضايا وصراعات محلية تقع في إطار الولاية الداخلية للدول المعنية. ولا يجب أن تقوم المنظمة بدورها إلا بموافقة البلدان المعنية. وينبع هذا الموقف من المنطق البسيط القائل بأن الدول المعنية هي، في المقام الأول، أقدر على تناول هذه القضايا، وهي أعرف بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها. ودون ذلك، يمكن أن تترتب على أعمال الأمم المتحدة آثار ضارة بالهدف المبتغى منها بل قد تؤدي إلى تفاقم الصراعات. ويجب ألا تستخدم ولايات الأمم المتحدة لخدمة مصالح أية دولة أو أية مجموعة من الدول. ويجب ألا تتخذ الأمم المتحدة مصدرا لترخيص يضي الشرعية على قضايا قد لا تعبر عن الرغبة العامة للعضوية العامة التي يجب أن يتصرف مجلس الأمن نيابة عنها في جميع الأوقات.

ويجب الآن أكثر من أي وقت مضى أن نؤكد مجددا احترامنا الجماعي للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تتلقى دول العالم الصغيرة من الدول الكبيرة ما يطمئنها باستمرار إلى أن مصالحها ستكون مضمونة وسيادتها ستظل محترمة. وليس للدول الصغيرة جهة تتطلع إليها من أجل حماية مصالحها الوطنية سوى الأمم المتحدة.

ونرى أولا، أن ترجمة ذلك إلى صيغ عملية أمر يقتضي أن يزداد في مجلس الأمن عدد أعضائه من البلدان النامية الأقل تمثيلا فيه. وثانيا، توجد دول أعضاء في المنظمة تسوق حججا للفوز بمقاعد دائمة

إن ضمان قاعدة تمويل دائمة للأمم المتحدة أمر لا يتأتى فحسب بإظهار قدر أكبر من المسؤولية المالية وحسن الإدارة، ولكن أيضا، وعلى نحو أكثر عجلة، بالتزام جاد من جانب جميع الأعضاء بالوفاء بالالتزامات المالية التي تعهدوا بها بموجب أحكام الميثاق.

ونحن نتفق على أن أمانة منظمنا بحاجة إلى مزيد من الترشيح. وأعتقد أن المنظمة الآن ناضجة بما فيه الكفاية لإجراء تخفيضات حيث يقتضي الأمر ذلك. فالبرامج التي تؤثر على البلدان النامية ينبغي أن تتسم بالتحاف المقتدر بالمتانة وأن تكون فعالة وقادرة على الاستمرار، وهذا لا يعني أنها يجب ألا تمس بشيء. فالوفورات الحكيمة السليمة أمر يصح اللجوء إليه وهذا يحدث فعلا، يجب أن نصلح (reform) المنظمة، لا أن نشوهها (deform). إن الأمم المتحدة، أولا وقبل كل شيء، في حاجة ملحة إلى أساس مالي سليم. وبدون ذلك، لن يكون هناك أمل لنا في بناء المنظمة العالمية الفعالة والكفؤة المتسقة التي نحلم بها جميعا. بل نكون مبددين لوقتنا وطاقتنا في بناء قلاع في الهواء.

لقد أحرز الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، بعض التقدم، رغم عدم التوصل إلى نتائج نهائية فيما يتعلق بمجالات التركيز الأساسية. ونعتقد، مع ذلك، إن هذه الجهود يجب أن تستمر. ويجب أن نضاعف طاقاتنا من أجل التوصل إلى توافق عام في الآراء.

لن تكون الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة قادرة وفعالة إلا بالقدر الذي تحقق به ثقة العضوية العامة وتضمن أن قراراتها تتمتع بقبول عام. ويجب التأكيد على هذا. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، نرى أن الحقائق السياسية والاقتصادية السائدة اليوم، لا القوة العسكرية بالأمس، هي التي ينبغي أن تنعكس في أية قرارات تتخذ بشأن المسائل من قبيل العضوية الدائمة في المجلس وتوسيع عضويته العامة.

إن الأمم المتحدة يجب ألا تكون سيذا ولا خادما لأحد.

جادة، الناس الذين يدعون بأنهم يقاتلون من أجلهم، ولم يسعوا أبداً إلى نيل ولاية من الشعب في انتخاب من الانتخابات وبقوا خارج النهج الديمقراطي في الوقت الذي دخلت فيه أحزاب عديدة من أحزاب الأقليات في العملية الاستشارية سعياً لتحقيق الاستجابة لشكاواها بالوسائل الديمقراطية.

ونحن الآن بصدد تناول مجموعة اقتراحات طرحتها حكومتنا لمعالجة شكاوى الأقليات، وهي تتضمن تغييرات دستورية بعيدة الأثر.

وإن نمور تاميل إيلاام للتحرير لا يؤمنون بطريق المفاوضات السلمية، بل يؤمنون بقوة السلاح. وهم يخشون أن تهمّشهم عملية السلام؛ لذلك يلجأون إلى تصعيد أعمال العنف. ونحن ندرك أن أفراد هذه المجموعة يستمدون الدعم من حيث التمويل والتجهيزات والعتاد الحربي من أشخاص خارج البلد لا من دول أخرى. فلا توجد دولة واحدة تقدم إليهم الدعم، لا بالأقوال ولا بالأفعال. إنهم يتلقون الدعم من أشخاص مضللين من أبناء طائفة التاميل المقيمين والعاملين في بلدان غنية، أو من خلال الابتزاز، أو الاتجار بالمخدرات، أو بيع السلاح، أو تهريب الأشخاص، أو أنشطة غير شرعية أخرى في العديد من البلدان المتقدمة النمو، مسيئين بذلك استغلال ضيافة البلدان المضيفة لهم، ومتهكئين بذلك قوانين هذه البلدان.

ولقد استهدف الإرهابيون في سري لانكا المدنيين بصورة متعمدة. فألقوا القنابل على قطار للركاب في ساعات الازدحام، وأبنية زاخرة بالعاملين في المكاتب، وأطلقوا النار على القرى الريفية متسببين في موت آلاف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال، وفي جرح وتشويه آلاف عديدة من الناس. وكما أكد رئيس سري لانكا العام الماضي في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن من الضروري القيام بعمل دولي متضافر لمكافحة الإرهاب وإرغام الإرهابيين على نبذ العنف.

وفي تلك المناسبة ذكر الرئيس كلينتون أنه ما من أحد يتمتع بمناعة ضد الإرهاب.

في المجلس، وهي حجج لا تقل إقناعاً عن الحجج التي سيقت قبل ٥٠ عاماً لتبرير المركز الخاص للأعضاء الخمسة الدائمين حالياً.

ويلاحظ وفد بلدي أيضاً المناقشات المفيدة التي جرت بشأن موضوع "خطة للسلام". ونعتقد أنه يتعين القيام بمزيد من العمل في هذا المجال.

وموضوع خطة للتنمية له أهمية حاسمة، لأنه يبرز الدور المركزي لمنظمتنا في ميدان التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي حين نلاحظ التقدم المحرز في هذا المسعى، نكرر الإعراب عن التزامنا بسرعة التحرك في هذا المجال الذي يمس بصورة حيوية التقدم الاقتصادي للبلدان النامية واستقرارها.

وأنتقل الآن إلى مشكلة الإرهاب. فلفظة إرهابي تستعمل في غالب الأحيان على نحو غير مبرر لوصف حركات التحرير الوطنية الأصيلة، أي، على سبيل المثال، الحركات التي كافحت الاحتلال الأجنبي والفصل العنصري. وقد اعترفت الأمم المتحدة بشرعية هذه المنظمات. فهي منظمات جلست معنا هنا لمناقشة القضايا التي دفعتها إلى القيام بأعمال مسلحة. ويسرنا أن نرى تلك الحركات الشعبية الحقّة وهي تشغل الآن مقاعد في هذه المنظمة كأعضاء كاملي العضوية. وينبغي ألا نصرف الوقت سعياً لوضع تعريف شامل للإرهاب، خشية أن نتورط على نحو لا أمل فيه في حقل ألغام من الألفاظ. وثمة توافق دولي في الآراء حيال الإرهاب، على أساس الاعتراف بالواقع الصارخ؛ بات ناضجاً على مر السنين. ومن المحتم الآن تنفيذ توافق الآراء ذلك.

ويدرك العالم أن سري لانكا تعاني آلام صراع إثني عنيف امتص طاقاتها لعقدين تقريباً. فنحن نتصدى على مر سنوات عديدة لمجموعة مسلحة تسعى إلى تقطيع أوصال بلدنا بوسائل تتصف بالعنف، وتلجأ إلى الإرهاب كوسيلة لتحقيق هذا الهدف غير المشروع. وتقوم هذه المجموعة - وهي نمور تاميل إيلاام للتحرير - بارتكاب سلسلة من الأعمال الإرهابية مسببة الموت والدمار في أنحاء عديدة من بلدي. وأفراد هذه المجموعة المتطرفة لا يمثلون، بأي صورة

النقاش المتعلق بالتنمية، تصور العولمة والمناداة بالاندماج في شبكة اقتصادية عالمية واحدة على أنهما تشكلا الخيار الأساسي بل الوحيد للبلدان النامية الساعية الى التعاون مع البلدان المتقدمة النمو.

ولكن يجب عدم الخلط بين التعاون والامتثال للنمط المرسوم. فالطابع الخاص لفرادى البلدان النامية، بما في ذلك الدوافع الاجتماعية والسياسية التي تواجه حكوماتها، يتعين أخذه بعين الاعتبار. إن العولمة تنطوي على إتاحة التدفق الحر لرؤوس الأموال، وتحرير التجارة، وخصخصة المؤسسات الحكومية، وتجميد عمليات مراقبة الأسعار، وتخفيض تدابير الرعاية الاجتماعية حتى لأضعف قطاعات السكان. ولم يثبت في جميع الأحوال أن هذه الأمور كانت دواء شافيا لجميع الأمراض في البلدان النامية التي قبلتها كوصايا اقتصادية.

من المهم أن تبدي مؤسسات من أمثال منظمة التجارة العالمية، التي خلفت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)، حساسية لشواغل البلدان النامية بصدد أمور مثل تدفقات الاستثمارات الخارجية التي ينبغي عدم تعويقها بربطها بقضايا من الأنسب أن تتناولها منظمات ومؤسسات أخرى. وبالمثل فإنه مع التسليم بأن السياسات الاجتماعية والبيئية السليمة تعد أساسية لكل المجتمعات فإن المعايير المفروضة بصورة متعسفة يجب ألا تتخذ ذريعة للتمييز التجاري أو الحمائية المستترة. لقد أتاحت حكومة سري لانكا فرصا لقطاعها الخاص للتقدم باعتباره المحرك الرئيسي للنمو. وتواصل سري لانكا الترحيب بالاستثمار والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع الشركات الأجنبية على أساس النفع المتبادل. بيد أن هذه الجهود يمكن أن تذهب سدى لو سُر التعاون الاقتصادي بشروط تحابي طرفا واحدا محاباة شديدة.

بالرغم من الضغوط والتوترات الناجمة عن حالة الصراع القائمة نجحنا في الإبقاء على مؤسساتنا الديمقراطية وتقاليدنا العريقة حيّة قوية. ونحن نهتم أكبر اهتمام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي معرض تعزيز مساهمة الحكومة المنتخبة أمام شعبها، اتخذت حكومة سري لانكا إجراءات عديدة لتعزيز

ولقد أقدم كل من اجتماع القمة لمجموعة السبعة وروسيا في ليون، والاجتماع الوزاري الذي أعقبه في باريس بشأن الإرهاب على اتخاذ مبادرات جريئة يتعين تطويرها الى إجراءات عملية. فالاقترحات القاضية بعقد اتفاقية تنصب على التفجيرات الإرهابية، والاقترحات القاضية بمنع إساءة استعمال قوانين اللجوء والهجرة هي مبادرات آتية في أوانها تماما. وتطلع سري لانكا الى زيادة تفصيلها خلال هذه الدورة.

ويتعين أيضا بذل الجهود من أجل زيادة تعزيز الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي الصادر في عام ١٩٩٤، وإضفاء طابع النفاذ القانوني عليه. ونحن الآن بحاجة الى أكثر من مجرد إعلان، إننا نحتاج الى اتفاقية تحوي التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب. ومن الضروري القيام بتعاون دولي متضافر لكفالة ألا ينعم الإرهابي بملاذ آمن في أي مكان من العالم. وينبغي عدم السماح باستخدام أراضي أي دولة بأي طريقة تيسر أو تدعم القيام بأنشطة إرهابية في دولة أخرى. ويجب منع أنشطة جمع الأموال على التراب الأجنبي بصفة خاصة، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال ما يسمى بالتبرعات الخيرية. وإذا سمح للإرهاب أن يستشري من جراء موقف التبلد وعدم الاكتراث على الصعيد الدولي لسبب ذلك الكيان السياسي الدولي وأضعف العمليات الديمقراطية التي هي عمليات يتعين على المجتمع الدولي أن يدعمها.

ومن قصر نظر دولة ما أن تقف موقف اللامبالاة أو أن تتنكر للمسؤولية عن مكافحة الأعمال الإرهابية التي قد تبدو لها بعيدة كل البعد عن إثارة أي شيء سوى الفضول. وأردد قول الشاعر الإنكليزي جون دون: "لا تسأل أبدا لمن تقرر الأجراس، إنها تقرر لك". فالإرهابيون عندهم الوسائل اللازمة للتحرك بحرية عبر الحدود، وقد استعملوا الأسلحة الكيميائية ومن الجائز تماما أن يتوصلوا الى الحصول على أسلحة نووية.

ولا شك أن الترابط العالمي هو واقع حديث. ومع ذلك، تتفاوت الآراء بشأن الآثار الحقيقية المترتبة على تلك الظاهرة في اقتصادات البلدان النامية. وفي

ونشاطات المجتمع الدولي شاغله فيما يتعلق بالآزمات التي أصابت ليبيريا وبوروندي ونعبر عن أملنا الوطيد في أن استعادة السلام في هاتين المنطقتين المضطربتين.

وفي منطقتنا، جنوب آسيا، أحرزنا تقدما في جهودنا للتعاون الاقليمي. واحتفلنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي بالذكرى السنوية العاشرة لانشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، في مناسبة بدء نفاذ ترتيب التجارة التفضيلية لجنوب آسيا. وقد وضعت هذه الرابطة هدفا لنفسها هو أن تكون منطقة جنوب آسيا منطقة تجارة حرة في السنوات الأولى من القرن الجديد. والقطاعات الخاصة في منطقتنا منخرطة في تعاون وثيق. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بالعمل على التخفيف من الفقر إن لم يكن استئصاله في بلداننا في غضون إطار زمني واقعي.

وتتجه سري لانكا على نحو متزايد نحو تعزيز التعاون الاقتصادي مع بلدان منطقة آسيا - المحيط الهادئ التي ننتمي اليها بشكل وثيق. ونحن نرى في التعاون الاقليمي مصدرا للاستقرار السياسي فضلا عن الفوائد الاقتصادية المتبادلة. ولقد أصبحنا مؤخرا شريكا في مبادرة حافة المحيط الهندي. ولقد قدمنا طلبا للانضمام الى عضوية مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. كما نتوقع، عندما تتم المصادقات المطلوبة، أن توفر هيئة التعاون في الشؤون البحرية في المحيط الهندي قوة دفع جديدة للتعاون التقني وغيره من أشكال التعاون بين بلدان المحيط الهندي. وعلى الصعيد السياسي فإن سري لانكا تقوم، مع الدول الأعضاء الأخرى في لجنة الأمم المتحدة المختصة المعنية بالمحيط الهندي، بدراسة مفهوم المحيط الهندي كمنطقة سلام في ضوء الحقائق الراهنة في المنطقة.

وأود الإشارة في هذه المرحلة الى حركة عدم الانحياز، وسري لانكا هي إحدى الدول المؤسسة لها. إن اليوم - ٢٦ أيلول/سبتمبر - تاريخ له أهمية كبيرة بالنسبة لسري لانكا التي تحتفل بوطني عظيم هو الراحل س. و. ر. د. باندرانايكا الذي اغتيل في مثل هذا اليوم، وكان رئيسا لوزراء بلادنا من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٩. وكان قد بدأ تحولا فريدا سلميا وغير

الإطار القانوني ولضمان التنفيذ الفعال لمعايير حقوق الانسان. ومن بين الاجراءات الهامة الذي اتخذناها هذا العام قيام البرلمان بسن قانون بإنشاء لجنة لحقوق الانسان. ولقد كفلنا أن يضمن هذا القانون استقلال عمل هذه اللجنة. وتشمل مجالات اختصاص اللجنة وظائف الرصد والتحقيق والفتوى. وهذا القانون يتصدى أيضا لمسألة المسؤولية التي تترتب على العناصر الفاعلة غير الحكومية عن أي انتهاكات لحقوق الانسان.

وقد قررت حكومتنا الانضمام الى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية باعتبار ذلك خطوة منطقية في سلسلة الاجراءات الوطنية. وبالتالي ستكون سري لانكا من بين البلدان القليلة التي اتخذت هذا القرار التقدمي، قرار المصادقة على البروتوكول الاختياري. وتولي الحكومة أولوية قصوى للالتزامات سري لانكا بموجب العهدين الدوليين، ونحن ملتزمون بمواصلة تعاوننا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

وإذا ما نظرنا الى العالم، نرى في البوسنة أن المدافع سكتت أخيرا على إثر اتفاق دايتون، ويسعدني أن ألاحظ أن اتفاق السلام مستمر. وسري لانكا أدانت الفظائع التي ارتكبت في البوسنة، وخاصة المعاملة القاسية اللاإنسانية للمسلمين. ونعتقد أن التسوية لن تكون كاملة إلا اذا قُدم المسؤولون عن هذه الفظائع للمحاكمة.

وفي الشرق الأوسط، نأمل أن تتحرك عملية السلام قدما، دون أن تفقد قوة الدفع التي كانت قد اكتسبتها، على الرغم من التغييرات في المسرح السياسي في تلك المنطقة. وتكرر سري لانكا الاعراب عن تأييدها لعملية السلام وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإقامة أحوال من السلم والاستقرار لكل الدول في المنطقة حتى تعيش داخل حدود آمنة. ونحیی الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأخرى المعنية ودول المنطقة من أجل تحقيق هدف إقرار السلام في الشرق الأوسط.

أكبر تجمع في العالم لدول مستقلة ذات سيادة تلتقي حول هدف مشترك هو هدف تحقيق السلام والرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لشعوبها، ومعظم هذه البلدان تنتمي الى العالم الثالث. وبنهاية الحرب الباردة، كان هناك متشككون ظنوا أن الحركة ستموت لعدم وجود دور واضح لها في المستقبل. وقد تمكنا من تبديد سوء الفهم هذا واختطاط خط جديد للحركة. وقد برزت اليوم بوصفها صوت العالم الثالث، صوت البلدان الصغيرة التي تصرخ مطالبة بمكان لها تحت الشمس وتطالب بفرص للتنمية الاقتصادية والتعبير عن الذات.

مع أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جرى تمديدها الى أجل غير مسمى، لا بد أن نتذكر أن الهدف النهائي لعدم الانتشار هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وكعضو في مؤتمر نزع السلاح، عمل وفدنا بجد لتحقيق حظر جميع التجارب النووية كتدابير مؤقتة يؤدي في النهاية الى القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية. ونص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اعتمده الجمعية العامة قبل أيام قليلة، كان ثمرة سنوات عديدة من المفاوضات الدؤوبة، ومع ذلك فإن أحكامه لا تتضمن التزاما قاطعا وواضحا بنزع السلاح النووي والقضاء الكامل على كل الأسلحة النووية. وكنا نتوقع أن يكون نطاق الحظر شاملا حقا وألا تكون الأحكام الخاصة بدخول المعاهدة حيز النفاذ عامل إضعاف ذاتيا. ونحن نتطلع الى دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكذلك الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البكتريولوجية والتكسينية حيز النفاذ.

تبقى سري لانكا عضوا مخلصا ومتفانيا في الأمم المتحدة ملتزما بإعلاء شأن المبادئ النبيلة التي تضمنها الميثاق. ويبقى إيماننا وثقتنا راسخان بهذه المؤسسة العظيمة، التي أنشئت قبل نصف قرن، على الرغم من جميع جوانب الضعف والفتشل التي لمست فيها في السنوات الفاصلة. ففي النهاية، هذه العيوب لا تعدو أن تكون انعكاسا لجوانب العجز والنقص التي تعترى البشرية كلها. لذلك، لا داعي أن نشعر باليأس أو القنوط. نحن نؤمن بإيماننا راسخا بأن الأمم المتحدة لا تزال أفضل أمل لهذا العالم. وفي الواقع، ليس أمامنا من خيار أو بديل في هذه المسألة، لأن التخلي عن الأمل لا يعني إلا الانزلاق الى أعماق اليأس.

عنيف في مجتمع سري لانكا. وانتصاره في انتخابات عام ١٩٥٦ أدى الى تمكين المجتمعات الريفية والمحرومين وعامة الشعب في البلاد، والى إرساء السياسة الخارجية للبلاد بشكل وطييد على درب عدم الانحياز.

ومنذ يومين احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للتأسيس الرسمي لحركة عدم الانحياز. والسيد باندرانايكا لم يعيش لكي يرى حركة عدم الانحياز التي أرسيت دعائمها في عام ١٩٦١. ومع ذلك نجد أنه في عام ١٩٥٦، أي منذ ٤٠ عاما خاطب هذه الجمعية العامة قائلا:

"من المفروض أن نكون أما غير ملتزمة. وأنا أعتز بقوة على هذه الكلمة فنحن ملتزمون على أكمل وجه. نحن ملتزمون بالمحافظة على اللياقة في التعامل بين الأمم ونحن ملتزمون بقضية العدالة والحرية ...

"وما من شك في أن منع الحرب عامل لازم للسلام، لكن السلام، صدقوني، هو شيء أكثر إيجابية من ذلك. فالسلام بمعناه الحقيقي يعني التفاهم الانساني بين البشر والتعاون الذي يولد فعلا السلام الحق. إننا نتطلع الى الأمم المتحدة باعتبارها الآلة الوحيدة المتاحة للبشرية اليوم والتي من خلالها يمكن أن يعبر البشر عن روح الإنسان التي لا تقهر في جهوده من أجل تحقيق ذلك السلام وتلك الصداقة وهذا التعاون". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية عشرة، الجلسات العامة، الجلسة ٥٩٠، ص ٢٣٤ - ٢٣٥)

إن السياسات التي بدأها فيما يتعلق بسري لانكا - وأقصر حديثي على السياسة الخارجية - تابعتها خليفته السيدة سيريمافو باندرانايكا التي، بوصفها رئيسة للوزراء، حضرت أول قمة لمؤتمر عدم الانحياز في بلغراد في عام ١٩٦١، وترأست بعد ذلك القمة الخامسة للحركة في كولومبو.

إن هذه الحركة، التي وصل عدد أعضائها الى ١١٣ بلدا، تعد اليوم إذا ما استثنينا الأمم المتحدة نفسها،

أفضل نجتع فيها سويا لمعالجة المشاكل الرئيسية لعالم يتزايد ترابطا. ولهذا السبب، فإننا مقتنعون أن المنظمة لن تصبح أكثر ضعفا، بل هي ستدعى إلى الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في حقبة العولمة الجديدة هذه، حيث التعاون هو الخيار الوحيد الممكن لأي نظام عالمي حقيقي.

فالسلم والأمن الدوليان، والتجارة الحرة، والتنمية الاجتماعية القائمة على النمو المصحوب بالانصاف، وحماية البيئة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، كل هذه مكونات أساسية لعمل منظومتنا المتعددة الأطراف في المستقبل. وهذه هي مجالات عمل منظمتنا التي توليها شيلي أعلى الأولويات، والتي سنحاول من خلالها تقديم أكبر مساهمة في حدود إمكانياتنا.

كثيرا ما قيل إن إنهاء المواجهة بين القوتين العظميين، التي اتسمت بها الـ ٥٠ عاما الأولى من عمر هذه المنظمة، تجعل من الأيسر، بأكثر من أي وقت مضى تهيئة الظروف الملائمة للسلم والاستقرار. ومع ذلك، فإن تحديات المجابهة بين القطبين قد حلت محلها تحديات جديدة ناتجة عن ظهور صراعات محلية عديدة. وكثيرا ما تتسم هذه الصراعات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتدفقات سكانية بدون ضوابط وطوارئ إنسانية تهدد أمن الأفراد والدول، وفي النهاية تؤثر على النظام الدولي ككل.

إن مشاركتنا في أعمال مجلس الأمن تهدف إلى الإسهام بنصيبنا العادل في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نشجع الدبلوماسية الوقائية والحلول التي تحظى بتوافق الآراء، وتنفيذ تدابير لاحتواء الصراعات وتشجيع الحلول السلمية من خلال عمليات حفظ السلام والمصالحة والمساعي الحميدة، وعلى وجه الخصوص، حماية السكان المتضررين والضحايا.

وفي نفس الوقت لا شك في أن السلم والأمن ليسا مجرد عدم وجود توتر وصراع بين الدول. فالوثام بين الناس داخل نفس الحدود أصبح الآن عاملا أساسيا في السلم والأمن الدوليين. وقد اقترحت شيلي أن يتدخل مجلس الأمن في الحالات التي تقع فيها انتهاكات جسيمة منتظمة، أو التي تنطوي على خطر وقوع انتهاكات جسيمة منتظمة تشير رد فعل قوي لدى

ولكن آمالنا في الأمم المتحدة يجب أن تستند إلى العمل، إلى التصميم الراسخ على العمل بصورة قطعية لخدمة أفضل مصالح هذه المؤسسة العظيمة، بل في الواقع لخدمة البشرية كلها، بعيدا عن المصالح الوطنية الضيقة التي أعاقت طريقنا على مدى العقود الخمسة الماضية. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة، ولكن ما لم نتمسك بتصميمنا على ضمان أن تظل الأمم المتحدة أمينة للمهام التي توخاها مؤسسوها، فإننا نكون قد خذلنا الأجيال التي ستأتي بعدنا في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خوسيه ميغل اينسولزا، وزير خارجية شيلي.

السيد اينسولزا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن سعادتني لرؤية وزير خارجية هندوراس، وهو بلد تربطنا به علاقات صداقة راسخة طويلة الأمد ونعمل معه حاليا في مجلس الأمن، يترأس هذه الجلسة. وأود أيضا أن أقدم من خلالكم بتهنئة حكومتي للسفير غزالي اسماعيل على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

هذه فترة انتقالية بالنسبة للأمم المتحدة، وبالتالي فإنها لا تخلو من التعقيد وعدم اليقين. إلا أننا لا نزال نشق بقدرة الدول الأعضاء وبهذا المحفل المميز الذي توفره هذه المنظمة لوضع سياسات وهيكل إدارية جديدة لمعالجة سلسلة المشاكل الدولية الآخذة في الظهور.

وببدء هذه الدورة للجمعية العامة، نجدد ثانية التزامنا بمبادئ ومقاصد الميثاق، هذا الصك الحي الضروري لمستقبل عمل هذه المنظمة. والأمم المتحدة منظمة تسمى، من خلال طبيعتها ومبادئها وأهدافها، على أية مصالح فردية أو وطنية وتمثل بدلا من ذلك مصالح الجميع.

وحتى منتقدو الأمم المتحدة، على أمل إضعافها أو تقليص دورها، لم يتمكنوا أبدا من اقتراح أية طريقة

وفي الثلاثاء الماضي الموافق ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كان لي شرف التوقيع باسم بلدي على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية. قبل عام واحد فقط، كانت هذه الجمعية تناقش تجارب الأسلحة النووية التي كانت لا تزال تجرى في جنوب المحيط الهادئ وفي آسيا. واليوم، نجتمع للتوقيع على معاهدة تمنع إجراء هذه التجارب منعا باتا، وهي نتاج الجهود المشتركة التي بذلتها كل البلدان الممثلة في هذه الجمعية تقريبا، بما فيها كل الدول الحائزة للأسلحة النووية الآن. وفي الوقت الذي تنتقد فيه الأمم المتحدة بزعم عدم كفاءتها، أعتقد أن علينا أيضا أن نفاخر بأوجه نجاحنا.

وهذه المبادرات، إلى جانب التقدم في مجال الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل، تساعد على تهيئة الظروف المؤاتية للسلم والأمن، وتمكن المجتمع الدولي من توجيه جهوده وموارده المادية لصالح تنمية الدول وحماية البيئة.

إن عمليات حفظ السلام هي واحدة من أهم أدوات هذه المنظومة. وعلى قوات حفظ السلام أن تسعى من أجل تحقيق النتائج في إطار ولايات واضحة ومحددة ومشروعة. وتشارك شيلي في عمليات حفظ السلام في الهند، وباكستان، والشرق الأوسط، وكمبوديا، والكويت، كما أننا نشارك حاليا في أنشطة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في العراق.

ولكن لا شك في أنه يجب تصميم هذه الآليات بحيث يمكنها تأدية دورها في ظل الظروف السياسية الحالية. وتحقيقا لهذا الغرض، تشارك شيلي بنشاط في المداولات المعنية بكيفية تحسين التخطيط والقدرة على رد الفعل السريع لمعالجة الصراعات الباردة. وفي كل هذه النواحي، فإن النهج المتعدد الجوانب، والأخذ بإجراءات تحظى بموافقة الأطراف، وتوفير التمويل عن طريق المنظمة، كل ذلك مما يساعد على كفاءة نجاح عملنا. ونأمل أن يزداد إسهامنا زيادة ملموسة في العمليات التي ينطبق عليها هذا الوصف.

إن التفهم الأوسع لمقتضيات صيانة السلم والأمن الدوليين يقتضي الإقدام على عمل حاسم في مجال التنمية الاجتماعية، والديمقراطية، وتعزيز حقوق

المجتمع الدولي وعندما تكون الآليات أو الهيئات التي حاولت من قبل حل المشكلة قد استنفدت إمكانياتها.

والتدابير التي اتخذها المجلس مؤخرا، مثل القرار ٦٨٨ (١٩٩١) بشأن حماية الأقلية الكردية، والقرار ٧٧٠ (١٩٩٢) بشأن توفير المساعدة لضحايا الصراع في البوسنة والهرسك، والقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بشأن تخفيف أعباء الجزاءات على السكان العراقيين المدنيين، هي بعض الأمثلة على التفسير التقدمي الأعم لما يشكل تهديدا للسلام، كما أنها تشكل سوابق هامة تعين مجلس الأمن على معالجة أنواع الصراع هذه.

وقد استرشدنا بهذه المعايير في مشاركتنا النشطة في معالجة مسألة بوروندي التي أدت إلى اتخاذ القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦) الذي أوجد إجراءات لتمكين مختلف أطراف الصراع من الاتفاق على سبيل سياسي للتوصل إلى حل سلمي لخلافاتها. ولا بد أن نواصل إيلاء الاهتمام الشديد للتطورات في هذه الحالة. ولا يمكن للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن المخاطرة بوقوع مأساة أخرى كمأساة رواندا، ويجب استخدام كل الوسائل الممكنة لتجنب وقوع مثل تلك المأساة.

واليوم، نود أيضا أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الأزمة الخطيرة التي ظهرت في الساعات القليلة الأخيرة، مهددة عملية السلام في الشرق الأوسط التي أيدناها منذ البداية. ونحث طرفي الصراع على إنقاذ ما تم تشييده خلال السنوات القليلة الأخيرة، واستئناف الحوار في إطار مراعاة الاتفاقات التي تم التوصل إليها واحترام معتقدات الشعوب المعنية.

إن تهيئة الاستقرار تتطلب الالتزام الواضح بنزع السلاح وتحديد الأسلحة والحد منها. ويضطلع بلدي بدور نشط في هذا المجال، كما يتضح من تصديقنا مؤخرا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومن عضويتنا في مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي ظلت شيلي تصبو إليه طويلا، ومن تصديقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتأييدنا المطلق للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

الاستثنائية، بمتابعة نتائج المؤتمرات الستة، أخذنا في الاعتبار خطة للتنمية بحيث تتمكن الجمعية العامة عام ٢٠٠٠ من إجراء تقييم منسق وواسع المدى إلى حد بعيد جدا لتنفيذ التزامات التسعينات وإصدار التوصيات اللازمة للعمل في المستقبل.

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت أمريكا اللاتينية خطوات كبرى للأمام فيما يتعلق بالتجارة الحرة. وقد سبق أن سمعت هذه الجمعية عن التقدم الذي حدث في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وعن انضمام شيلي مؤخرا إلى ذلك الاتفاق، وعن قرار السوق بالتفاوض على إبرام اتفاقات مماثلة مع مجموعة الإنديز ومع المكسيك. إن هذه الإنجازات، إلى جانب التقدم الذي أحرزته المجموعات دون الإقليمية الأخرى، مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية، تبين جميعا قوة الدفع الجديدة في أمريكا اللاتينية للتكامل القائم على أفكار اقتصادية تختلف عن أفكار الماضي، وإن كانت لا تزال تعبر عن الإرادة السياسية للوحدة التي ظلت شعوبنا تؤمن بها دائما.

ومع ذلك فإن أي تطور من هذه التطورات الإقليمية التي تعمل فيها شيلي بنشاط كبير لا يشكل بدلا للعمل على الصعيد المتعدد الأطراف. ولا تزال شيلي ترى أن أفضل خيار للاقتصاد العالمي ولكل بلد من بلداننا هو النظام المتعدد الأطراف الذي ينشئ معايير وممارسات تكفل حرية التجارة في كل أنحاء العالم، ويوفر آلية مؤسسية واضحة للتفاوض وتسوية المنازعات.

ولهذا، نصر دائما على أن تتمشى مفاوضاتنا مع الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. وأمريكا اللاتينية تود أن تتوحد لكي تتمكن من أن تصبح جزءا أصيلا من الاقتصاد العالمي لا أن تبعد عنه. وترتكز اتصالاتنا الثنائية والإقليمية على الإقليمية المنفتحة. وأفضل دليل على الصدق في تطبيق ذلك هو أنه خلال فترة ازدياد التوحيد هذه، هبطت التعريفات الخارجية هبوطا ملحوظا في بلدان منطقتنا، بالمقارنة بالتعريفات السائدة في بقية العالم.

لقد كان أحد التطورات التي تبشر بالمزيد من الخير في السنوات القليلة الماضية تدعيم نظام التجارة

الإنسان. فالنظام العالمي في القرن المقبل سيتطلب نطاقا أوسع للحرية الأساسية. ويبدو لنا المجتمع العالمي في القرن القادم في صورة مجتمع منفتح متنوع وغني بالقدرات المادية والتطورات الجديدة. وما يجب تحقيقه الآن هو تهيئة الظروف لكي تتمكن الجماهير والدول من الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الصورة الجديدة، ولكي تزيد فرص الوصول إلى السلع التي هي ثمار هذا التقدم التكنولوجي السريع.

وفي هذا الصدد، فإن المؤتمرات والقمة العالمية الستة التي عقدت مؤخرا بشأن البيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والسكان والتنمية، والمرأة، والتنمية الاجتماعية، ومؤخرا جدا المستوطنات البشرية، وجهت كلها صوب تعزيز حماية الفرد والعمل تدريجيا على إقامة إطار للحقوق الاجتماعية.

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن نتيجة ملموسة واحدة في المجال الاجتماعي، هي ظهور هيئات تنسيق وطنية لتنفيذ الاتفاقات التي وقعت. ولكن هذه الجهود ليست كافية بالنظر إلى الواقع المفجع لمعظم الشعوب الأقل تقدما، مما يعني أن على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور متزايد دوما في المجال الاجتماعي الدولي. فيجب علينا أن نعجل عملية التنفيذ في إطار الأمم المتحدة والاتفاقات التي انبثقت عن ريو دي جانيرو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين واسطنبول.

لقد اتخذت الآن الخطوات الأولى داخل الهيئات المختلفة في المنظومة، وبخاصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية. ومما يشجعنا أن هيئات المجلس التي تعالج التنمية المستدامة، والمرأة، والتنمية الاجتماعية، والسكان، قد اعتمدت جداول أعمال لسنوات متعددة على سبيل متابعة هذه المؤتمرات.

وبالمثل، فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تشمل قرار عقد دورة استثنائية لهذه الجمعية عام ٢٠٠٠ لتقييم تنفيذ هذه الاتفاقات.

وفي هذا الصدد، تود شيلي أن تقترح إنشاء فريق عمل من هذه الجمعية يقوم، استنادا إلى تلك الدورة

وحكومة رئيسنا إدواردو فراي جعلت من الحكم الديمقراطي الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات الأيبيرية - الأمريكية الذي سيعقد في شيلي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وفي هذا السبيل حظينا بالتعاون القيم من الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويحدونا الأمل في أن يمتد عمل منظمنا في هذا المجال ليشمل مناطق أخرى في السنوات المقبلة.

إن أحد أهم التطورات الجذرية التي شهدتها البشرية في العقود القليلة الماضية، هو وعينا بمدى هشاشة الطبيعة في يد الإنسان. فالطبيعة تنطوي على نوع من الضعف كنا غافلين عنه حتى لمسنا الضرر الذي أوقعناه والذي يصعب إصلاحه. وهكذا نشأ بُعد جديد لمسؤولية الإنسان تجاه الطبيعة، لأن احتمال تغير الحياة على كوكبنا إلى الأسوأ يعني أن قدرتنا العلمية والتكنولوجية غير المحدودة يجب أن تكون مقترنة بمبدأ جديد، أي فكرة تقاسم المسؤولية.

والمهمة التي تنتظرنا مهمة شاقة. ولكن الطريق تحددت معالمه بالفعل في عام ١٩٩٢، في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية. فقد أمكن في ريو دي جانيرو الاتفاق على جوانب أساسية. وبلدي مستعد للمضي في أداء هذه المهمة على أساس توافق الآراء والتوصيات التي تم التوصل إليها هناك. وما فتئت شيلي منذ قمة الأرض هذه تواصل تطوير تشريعاتها البيئية. وقد اعتنقنا مبادئ إعلان ريو التي تعتبرها جوهرية، مثل منع التلوث البيئي والتعاون، والمسؤولية الأساسية التي يتحملها المتسبب في التلوث. وقد قبلت الدولة التزامها باعتماد أنسب الوسائل التي تكفل الإدارة الوقائية للبيئة. ولكننا نعتقد أيضاً أن من الضروري إعطاء المجتمع دوراً رائداً في حماية البيئة، ومن أجل هذا يتعين على مختلف عناصر المجتمع الفاعلة أن تكون أكثر التزاماً وأكثر إحساساً بالمسؤولية في هذا المضمار.

وتعتقد حكومتي أن من المهم أيضاً التشديد على الالتزام السياسي من جانب المجتمع العالمي بهذه القضية التي تعد دولية بحكم طبيعتها وعالمية من نواح

المتعددة الأطراف عن طريق إنشاء منظمة التجارة العالمية. ووجود محفل دائم متعدد الأطراف يعني أنه يمكن تكريس قدر أكبر من الجهود لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، كما أنه يوفر إطاراً مؤسسياً للتقدم المستمر في المفاوضات والانفتاح التجارية العالمية.

وفي هذا الصدد، تعلق شيلي أهمية كبيرة على اجتماع متابعة جولة أوروغواي، المقرر أن يعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهذا هو أول الاجتماعات التي تعقد كل سنتين في إطار منظمة التجارة العالمية، وسيكون له دور حاسم في تبيان مدى فعالية الآلية الجديدة.

في السنوات القليلة الماضية حقق العديد من المناطق والبلدان في العالم تقدماً كبيراً نحو توسيع وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وشهدت أمريكا اللاتينية بالذات تحركاً سريعاً لم يسبق له مثيل في تاريخها، على طريق الديمقراطية. واقتربت هذه العملية بزيادة ملموسة في الحوار السياسي والتنسيق الإقليمي، تجلت أساساً في مجموعة ريو التي ظلت نشطة ومثمرة منذ ١٠ سنوات.

وهذه الحقيقة بدلا من أن تجعلنا راضين عن الذات تؤكد قلقنا من أن مناطق عديدة في العالم ما زالت تعاني من حالات انتهاك جماعي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي حالات ترتبط في بعض الأحيان بمشاكل السلم والأمن التي أشرنا إليها من قبل.

ومع تطور الديمقراطيات، يصبح دعمها من جانب الشعب متوقفاً أكثر فأكثر على قدرتها على تأمين قيام حكومات مستقرة وكنة وشفافة. وشرعية الحكومات الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى خضوعها للمساءلة. ولكن بلدانا كثيرة ما زالت تعاني من الفساد وانعدام الكفاءة وعدم الحساسية للاحتياجات الاجتماعية، الأمر الذي يقوض من شرعية الديمقراطية ويبرز مدى هشاشتها.

هذا العام، مسألة أصبحت أكثر إلحاحاً مما كانت عليه في السنوات الماضية. وأعني بها كثرة عدد القرارات التي يتخذها مجلس الأمن، مما تسبب في ظهور رغبة متزايدة لدى سائر أعضاء الأمم المتحدة في أن يكون لهم دور أكبر في عملية اتخاذ القرارات في المجلس، بغية تعزيز شرعيته ودعم إجراءاته سياسياً.

وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن يفتح طرقاً إضافية لتعزيز مصداقيته. لقد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، وبالذات فيما يتعلق بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، والمشاورات مع البلدان المجاورة لمناطق الصراع والتي يمكن أن تتأثر بهذا الصراع، والدول الثالثة التي تتضرر من تطبيق الجزاءات.

وثمة عامل حاسم ثانٍ يتعلق بالشرعية والدعم السياسي لقرارات مجلس الأمن، وهو عضويته. وفي هذا الصدد، ترى شيلي من الأساس أن نحسم نهائياً جميع المشاكل المتعلقة بزيادة عضوية المجلس، والتي ظلت تشغل الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٢. واعتقد أن هناك اتفاقاً عريض القاعدة على إعطاء ألمانيا واليابان عضوية دائمة في مجلس الأمن، وفي الوقت ذاته، إعطاء البلدان النامية مقعداً واحداً لكل منطقة، على أن ينتخب شاغل هذا المقعد على المستوى الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، وبغية حل مشكلة التمثيل في ضوء الزيادة الكبيرة التي حدثت في عضوية الأمم المتحدة في العقد الماضي، ينبغي زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين من ١٠ إلى ١٥، مع التطبيق الملائم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وعضوية قوامها خمسة وعشرون دولة لا تقوض فعالية مجلس الأمن، بل أنها بالأحرى يمكن أن تعزز الطابع التمثيلي لإجراءاته.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن شيلي على استعداد للتخلي بأقصى درجة من المرونة في هذا الصدد. أي أننا مستعدون للنظر في أية اقتراحات أخرى تقدمها الدول الأعضاء الأخرى التي تسعى هي أيضاً إلى الجمع بين عنصرين أساسيين ينبغي أن يهتدي بهما

عديدة. ومن هنا فإننا نعلق أهمية كبرى على أداء الهيئات التي أنشئت، وعلى رصد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في قمة الأرض.

والتطورات الحاصلة على الساحة الدولية والتنوع المتزايد للقضايا المطروحة للبحث وتعدد الجهات الضالعة في عمل الأمم المتحدة كل هذا يجعل من تنشيط عملية إصلاح منظماتنا أمراً أساسياً لتكييفها مع الحقائق والتحديات الجديدة. وفي تناول هذه المشاكل يفضل الأخذ بنهج متكامل يجمع بين مختلف التخصصات والجوانب. فهذا النهج يمثل الإطار المفاهيمي للمنظمة والأساس اللازم لعملية الإصلاح التي تمس الحاجة إليها. والأمر يتطلب إجراء تحليل واف تماماً لمحتوى عملنا المتعدد الأطراف ولجدول أعمال المنظمة ولأداء الهيئات الحكومية الدولية ولمواردنا البشرية والمالية ولهيكل الأمانة العامة. وبهذه الطريقة يمكننا أن نقوم بالإصلاحات العملية التي تتجاوز مرحلة الخطب الرنانة وتمكننا من مواجهة تحديات القرن المقبل بسياسات ومنظمات مواكبة للواقع الجديد.

وتود شيلي أن تكرر الإعراب عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأمين العام في هذا المجال. لقد بدأ السيد بطرس بطرس غالي، في إطار ولايته، عملية إصلاح المنظمة بخطوات حاسمة وفي ظل ظروف مالية صعبة وفي مواجهة وضع سياسي شائك.

ونحن نرحب بكل مبادرة من شأنها أن تعزز كفاءة منظماتنا، وتقلل من بيروقراطيتها، وتحد من مشاكلها المالية. ولكننا نؤمن بأن إصلاح الأمم المتحدة لا يجوز تعريفه خطأ بأنه مسألة وحيدة تنصب على الإدارة أو الكفاءة المالية. فقولنا إننا في حاجة إلى منظمة مؤهلة للتحديات الجديدة ومهيأة لاستقبال القرن المقبل ثم قصرنا النقاش العملي على مجرد خفض التكاليف، وإدارة الموارد بشكل أفضل إنما ينطوي على تناقض شديد. صحيح أننا يجب أن نعزز الكفاءة الإدارية ولكن يجب أيضاً أن يكون لدينا حس بفعالية المضامين. وينبغي أن يكون هدفنا هو تعزيز المنظمة إلى جانب تبسيط أداؤها.

ولا يفوتني قبل أن اختتم كلمتي أن أشير إلى مسألة من مسائل الإصلاح مدرجة على جدول أعمال

تكافح من أجل القضاء عليها. ومع أنه يبدو أن هناك توافقاً في الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى المزيد من الإجراءات، لم نكن قادرين في الدورة الخمسين للجمعية العامة على التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير التي يحتاج إليها بسرعة شديدة. ونحن نرى أن مما له أهمية قصوى أن الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالحالة المالية الذي أنشأته الجمعية ينبغي أن يعتمد اقتراحات خلال الدورة الحادية والخمسين لحل الأزمة المالية، بما في ذلك دفع المتأخرات. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأييد حكومة لختنشتاين للمقترحات التي طرحها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

إننا نؤيد الجهود المبذولة لإصلاح وزيادة عضوية مجلس الأمن. ونرى أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، كما نص على ذلك في الميثاق. ولختنشتاين تتفق مع البلدان الأعضاء التي قالت فيما يتعلق بتوزيع المقاعد الدائمة الجديدة بضرورة أن توضع في الاعتبار الواجب المساهمات المالية وغير المالية لتحقيق مقاصد المنظمة وكذلك التوزيع الجغرافي المتوازن.

تولى الرئيس الرئاسة.

وهناك مجال آخر له أهمية حاسمة للعمل مستقبلاً ولمصادقية منظماتنا هو أنشطة حفظ السلام التي تستحوذ على اهتمام وقلق المجتمع العالمي الخاصين. لقد أوضحت تجربة الماضي القريب تماماً أن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون مجهزة تجهيزاً أفضل لكي تستجيب بشكل فعال وسريع فتمنع الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وإذا ما كان لنا أن نعزز مصداقية الأمم المتحدة في مجموعها وفعاليتها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، علينا أن نضمن إعطاء كل بعثة ولاية واضحة وإمدادها بالأموال الضرورية لتنفيذها الكامل. ولقد قدم الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام" اقتراحات مفيدة جداً. ولاحظنا بارتياح التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة لمناقشة "خطة للسلام" والاتفاقات المؤقتة التي توصل إليها فريقان من أفرقة العمل الفرعية الأربعة فيما يتعلق بجوانب محددة من "خطة للسلام". وأود أن أعرب عن أملتي في أن يتمكن

قرارنا: الاعتراف بالواقع الدولي الجديد، والرغبة المشروعة في التمثيل في الهيئات الرئيسية لمنظومتنا.

لقد رغبتنا في أن نلمح إلى تلك المسائل التي ترى شيلي أنها ستكون مهام المنظمة الرئيسية في الأعوام المقبلة، بغية وضع إطار الاستقرار والمشروعية الضروريين لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. وشيلي تلتزم بهذه المهمة الصعبة التي ستكون ممكنة التحقيق بإرادة ومشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الإسبانية): الآن أعطي الكلمة لوزيرة الشؤون الخارجية والثقافة والشباب والرياضة لإمارة لختنشتاين، سعادة السيدة أندريا ويلي.

السيد ويلي (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهني السفير غزالي اسماعيل بمناسبة انتخابه رئيساً للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ووفد لختنشتاين على يقين بأن قيادته ستعزز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مقاصد وأهداف الميثاق.

بعد عام من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، من المناسب أن تقيّم مرة أخرى منجزات وعيوب منظماتنا، وأولاً وقبل كل شيء، أن نحدد التدابير التي علينا اتخاذها كي نواجه التحديات التي أمامنا. ولقد كان أحد الموضوعات المتكررة التي طرحت على الدورة الخمسين للجمعية العامة الدعوة للقيام بإصلاح شامل فعال لتعزيز كفاءة الأمم المتحدة ولخفض تكاليف عملها على حد سواء.

وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للوفاء بهذه الحاجة، ولا سيما إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ومكتب خدمات المراقبة الداخلية، اللذان قدما إسهاماً هاماً في هذا الشأن. ومع ذلك، لا يزال حقيقياً أن هناك الكثير الذي يحتاج إلى القيام به لمعالجة الأزمة المالية التي لا تزال المنظمة

أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان التي لا تزال تؤيدنا في هذا المسعى.

ولختنشتاين، باعتبارها دولة صغيرة، تعلق غاية الأهمية على تعزيز القانون الدولي ونزع السلاح الفعلي. ولذا أيدنا بشدة مشروع القرار المقدم من استراليا نيابة عن عدد كبير من البلدان، مما مكنا من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد مفاوضات مطولة وعسيرة جدا في مؤتمر نزع السلاح. وهذه المعاهدة تقطع بنا خطوة إلى الأمام في سبيل بلوغ هدفنا، هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وترى حكومة لختنشتاين أن تلك خطوة حاسمة. ولذا فسأوقع غدا على المعاهدة باسم لختنشتاين وأود الإعراب عن أملنا بأن يحذو حذونا أكبر عدد ممكن من البلدان.

وقد اجتمعنا قبل عام في بيجينغ واعتمدنا بالإجماع إعلانا ومنهاجا للعمل يمثلان التزاما دوليا جديدا بأهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع نساء العالم. ونحن في لختنشتاين شرعنا في عملية التحضير لتنفيذ منهاج العمل الذي يتضمن فيما يتضمن: حفز النساء على الدخول في عالم السياسة وعلى أن تقدم ترشيحاتهن؛ وتوفير التوجيه الأكاديمي والمهني المحدد للنسوة؛ واتخاذ التدابير لتيسير الاتساق بين الحياة المهنية والأسرية؛ والتوعية بمشكلة العنف ضد النساء والأطفال.

والسلام شرط أساسي لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وللأسف توجد اعتداءات وأنواع من الصراعات المسلحة وغيرها في كثير من أنحاء العالم. ونادرا ما يكون للمرأة دور في القرارات التي تقود إلى الصراعات المسلحة، ولكنها تسهم إلى حد كبير في حفظ النظام الاجتماعي في زمن الحرب والصراعات المسلحة. ونعتقد أن بوسع المرأة بل من الخلق بها، القيام بدور متزايد في تسوية المنازعات، ورحب بوجه خاص بتعيين مزيد من النساء ممثلات خاصات للأمم العام.

ولقد حدثت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في الاحتياج إلى المساعدة الإنسانية. وتعرضت منظومة الأمم المتحدة، وهي تؤدي دورا رئيسيا في ميدان

الفريقان الفرعيان الآخران - اللذان عليهما أن يناقشا المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، على التوالي - من إنهاء عملهما قريبا حتى يمكن إقرار اتفاق شامل بشأن "خطة للسلام".

إن بعض الأحداث التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية أوضحت تماما أن مزيدا من الاهتمام من الجدير أن يولى إلى الدبلوماسية الوقائية، التي يمكن أن تدرأ المأساة الإنسانية وتخفف النكبات تخفيفا كبيرا. وإحدى الحالات التي أثبتت أن هناك حاجة ماسة إلى العمل الوقائي الحالة التي نشأت في بوروندي، حيث لا تزال تقع أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع كما لا يزال خطر حدوث مزيد من التدهور في الحالة قائما.

لقد أسهمت لختنشتاين بنصيبها في النهوض بمنع وقوع الصراعات بتقديم مبادرة بشأن حق تقرير المصير أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وقد قيل مرات عديدة إن الأغلبية العظمى من الصراعات المسلحة أو الصراعات الأخرى التي تتسم بالعنف اليوم لم تعد صراعات بين الدول وإنما داخل الدول. وهذه الصراعات كثيرا ما تكون لها جذور في التوترات بين الجماعات التي تعيش داخل الدول، ومضمون مبادرة لختنشتاين يرمي إلى إيجاد حلول سلمية لتلك الحالات قبل أن تلجأ أطراف النزاع إلى العنف. ويبدو لنا أن حق تقرير المصير، الذي أدت ممارسته دورا حاسما في تاريخ الأمم المتحدة، يحتاج إلى أن يشاهد بشكل تدريجي خارج سياقه التقليدي ومن الجدير أن يزداد تطويره ومواءمته للظروف السائدة في عالم اليوم.

وقد أوضحت حالات عديدة للصراعات داخل الدول أن الوقت قد حان، ومن الضروري أن يضع المجتمع الدولي آليات تمكن الجماعات التي تعيش داخل دول من ممارسة حق تقرير المصير بطرق مرنة ووفقا للقانون الدولي القائم. وبرنامج لختنشتاين للأبحاث الذي أنشئ في جامعة برينستون كجزء من إسهام لختنشتاين في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يراد به توفير مزيد من الخبرة في وضع تلك الآليات ومزيد من المساعدة فيها، وأود

والحقيقة المرة هي أن الأمم المتحدة تقوم اليوم بدور لا يكاد يذكر في إدارة أهم المسائل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في زماننا. ولكن كما نذكر لم يكن الأمر دائما على هذا النحو: أن الأمم المتحدة أدت دورا هاما في تخفيف وقع إزالة الاستعمار. وحتى في ذروة الحرب الباردة لم تفقد الأمم المتحدة أهميتها كأداة استطاعت الدولتان العظميان من خلالها إدارة الصراعات الإقليمية بالتفويض، وأحيانا بالمواجهة النووية المباشرة.

وهذا التناقض بين حاضرها وماضيها يقودنا إلى النظر إلى حاضر الأمم المتحدة ومستقبلها بقلق عميق. فلم يعد بوسعنا أن نؤجل الدراسة الدقيقة للقضايا الأساسية. ولهذا السبب يعرب وفدي عن سروره بوجه خاص بأن يرى ماليزيا تشغل منصب الرئاسة للجمعية العامة في هذا المنعطف الهام بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. ونحن في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نعرف عن تان سري غزالي اسماعيل التزامه ووضوح تفكيره.

ولا يسعني إلا أن أردد ما قلموه يا سيادة الرئيس عن الإصلاح في الجلسة العامة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين؛ فنحن نتفق معك تماما. وقد وصلت بنا المناقشات التي لا تنتهي عن ضرورة إصلاح الأمم المتحدة إلى قدر قليل من الإصلاح الحقيقي الثمين. وقد نجحت هذه المناقشات في إخفاء لا في توضيح قضايا أساسية. فمن المواضيع الهامة ضرورة زيادة الكفاءة؛ ونحن نؤيد ذلك جميعا. إذ لا يمكن لأحد أن يجادل بجدية ضد زيادة الإنتاجية، وتحسين الإدارة وتقليل الفاقد. غير أن السؤال الرئيسي هو: الكفاءة لأن نفعل ماذا؟

وأني نوع من الأمم المتحدة نريده حقا ولأني أغراض؟ نحن نعرف جميعا أن مقاصد الأمم المتحدة مجسدة في المادة الأولى بالذات من الميثاق. ومع هذا فإن لإجابة ليست واضحة في ذاتها. نحن جميعا نعرف أن أول مقاصد الأمم المتحدة هو "حفظ السلم والأمن الدولي". ولكن ما الذي يعنيه هذا؟ لقد ثبت أن الآمال الأكثر إفراطا في فترة ما بعد الحرب الباردة في تنفيذ خطة جديدة للسلم كانت وهما. ويثير عجز قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة تساؤلات مقلقة عن دور

الإغاثة الإنسانية، للامتحان إلى درجة الانهيار تقريبا في الأزمات الأخيرة. ونجمت عن حالات الطوارئ المعقدة زيادة في الطلب على الموارد الشحيحة. ووجهت إليها انتقادات بأنها نتيجة لتركيزها على الإغاثة الطارئة لم تبدل إلا القليل من الجهد لتنفيذ برامج للإنعاش. وسيتعين على المجتمع الإنساني أن يقوم بدور هام في ضمان التحول من الإغاثة إلى الإصلاح. غير أننا لا ننسى أنه لم يمض سوى أربع سنوات على توفير الهيكل والتماسك للأعمال الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة.

ومن المأسى الإنسانية زرع الألغام البرية المضادة للأفراد بما لها من آثار تدميرية هائلة على الأفراد والمجتمعات في العالم. فالمدنيون الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال واللاجئين والنازحين، يتعرضون لأشد الأخطار. ثم أن الألغام تعوق الإصلاح والتعمير في المجتمعات التي تمزقها الحروب. وتمشيا مع ولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطوير وتعزيز القانون الإنساني الدولي فقد استرعت اللجنة الانتباه باستمرار إلى الأسلحة التي تهدد آثارها بتقويض ذلك القانون؛ ونحن نشني على هذه اللجنة لجهودها في هذا الصدد. وأود تأكيد دعوتنا إلى حظر شامل لهذه الأسلحة الفتاكة.

ونأمل أن تتمكن خلال هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة من تعزيز الأمم المتحدة التي لم يكن عنها غنى للمجتمع الدولي طيلة أكثر من خمسين عاما، ومن تعزيز مصداقيتها في أعين الشعوب التي تمثلها منظماتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سنغافورة، سعادة السيد س. جاياكومار.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اجتمعنا في العام الماضي بمزاج احتفالي. ولكن في أعقاب كل حفلة تأتي صحوة الفجر؛ ونواجه الآن الواقع الكئيب وهو أن الأمم المتحدة تجازف بأن تكون مهمشة. ودورها في القرن الحادي والعشرين غير مضمون.

مكتمل. وأية منظمة دولية تجعل نفسها منبته الصلة بالحقائق الدولية، لا يكون لها أي مستقبل.

وأوضح عاقبة لذلك على الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة كانت الزيادة الكبيرة في عضويتها. غير أن ما حدث من تغيير في طبيعة الأعضاء قد أثار قدرا من التعقيبات أقل. ففي ١٩٤٥ كانت الدول الصغيرة، وأعرفها بأنها الدول التي يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين أو أقل، تمثل ٥٩ في المائة من الأمم المتحدة التي كان تعداد أعضائها ٥١ عضوا. وبعد مضي نصف قرن، في ١٩٩٥، كانت الدول الصغيرة، على أساس التعريف نفسه، تمثل النسبة المئوية ذاتها من أمم متحدة بلغ عدد أعضائها ١٨٥ عضوا. والثلاثة والعشرون بلدا من الـ ٢٦ بلدا - أي أكثر من ٨٨ في المائة - التي انضمت إلى الأمم المتحدة بعد ١٩٨٩ كانت كذلك من الدول الصغيرة. وأتوقع أنه، عندما تستمر عضوية الأمم المتحدة في الزيادة، كما سيحدث ذلك حتما، ستكون أغلبية الأعضاء الجدد أيضا من الدول الصغيرة.

وسبب ذلك أن التغييرات في هيكل الاقتصاد الدولي، التي نشأت عن أوجه التقدم التكنولوجي. وعن انتهاء الحرب الباردة، قد جعلت من الحجم عاملا أقل أهمية في تحديد مقومات البقاء لبلد ما. إن ما يهم اليوم أكثر من أي شيء آخر ليس هو مجرد اتساع حدود دولة ما أو ثراء مواردها، وإنما العامل الرئيسي هو مقدرة تلك الدولة على أن تدمج نفسها كجزء من شبكة. وفي ذلك لا يهم الحجم.

وأهم الشبكات الدولية ليست الشبكات التي تتكون من علاقات بين الدول. أهم الشبكات هي التي يتزايد تعريفها بأنها شبكات من العلاقات بين المدن والأقاليم والأقاليم الفرعية، على أنماط عبر وطنية، وهي أنماط قد لا تنطبق إلا انطباقا ناقصا على الحدود السياسية الرسمية للدول منفردة. وهذا مرة أخرى يجعل من حجم البلد أو من موارده أمرا أقل أهمية من مقدرة هذا البلد على الاندراج في تلك الشبكات.

والواقع أن هناك بلدا صغيرة كثيرة هي أيضا من ضمن أقل البلدان نموا. وهذا ليس أمرا يدعو إلى الدهشة، نظرا لعدم استواء توزيع الثروة الدولية. غير

الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة. والدرس الأساسي المستفاد من مصير هذه القوة ليس مجرد أن مجلس الأمن أصبح مسرحا سياسيا لتهدئة الشواغل الداخلية لبعض أعضائه الرئيسيين؛ ولا الحقيقة البديهية وحدها وهي حقيقة أن الأمم المتحدة لم تكن تستطيع أن تفعل أكثر مما يسمح لها به أعضاؤها الرئيسيون. فالمأساة الحقيقية للأمم المتحدة في البوسنة هي أن الدول الكبرى عندما قررت في النهاية أن تنتهج الجدية فيما قررت أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين لم تكن أدواتها المفضلة، كما هو واضح، الأمم المتحدة.

ومرة أخرى نحن جميعا متفقون على أن الفقر يولد النزاع وعلى أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. بيد أن خطة التنمية تردت في حمأة الحجج النظرية حول تعريف التنمية المستدامة. ولا أنوي الآن أن أشير إلى أن وضوح الأهداف ليس هاما. غير أن القضايا الحقيقية ليست ذات تعقد كبير، لأن ما تحتاج إليه أقل البلدان نموا حاجة ملحة ليس الغطة الفكرية وإنما العون: العون على بناء المؤسسات وعلى صياغة السياسات التي من شأنها أن تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولم تواجه الأمم المتحدة تلك التحديات على الوجه السوي.

وتوقف الإصلاح في طريق مسدود ليس مرده فقط صعوبة المسائل أو التضارب بين المصالح. إن القضايا فيه بالطبع شائكة والخلافات بين المصالح أمر لا مفر منه في أي نظام من أنظمة الدول ذات السيادة. وهذا هو بالذات السبب الذي يجعلنا نحتاج إلى الأمم المتحدة لنكون، على نحو ما يرى الميثاق، "مرجعا لتنسيق أعمال الأمم".

فلماذا إذن الأمم المتحدة اليوم أقل مقدرة على أداء هذه الوظيفة الحيوية؟ في رأيي أن سبب ذلك أنها كانت عازفة عن المواجهة السوية لما يترتب من آثار على أهم تطورين في زمننا وهما: أولا، انتهاء الحرب الباردة وثانيا، نشوء اقتصاد دولي عالمي النطاق حقا. إن التضافر بين هذين الحدثين أخذ في إحداث تغيير أساسي لم يسبق له مثيل في الطريقة التي تتصل بها كل دولة بالأخرى. بيد أن هذين التطورين ليسا، على أحسن الفروض، ماثلين في الأمم المتحدة إلا مثولا غير

مع تزايد وقع السياسات الداخلية. وسياسات الدول الكبرى في نظام ذي صبغة عالمية، حيث قد تكون المصالح الاقتصادية وغيرها للأجزاء المكونة لهذا النظام منافية لمصالح العاصمة، أخذت تتحول إلى سياسات أقل تماسكا. ومفهوم مصلحة وطنية وحيدة أصبح مفهوما مبهما بعض الشيء.

وكل ذلك يؤدي إلى تزايد الصعوبة التي تصادفها حتى أكبر البلدان في جعل سلطانها يؤثر تأثيرا روتينيا في عالم متكافل، حيث قد يكون الهجوم على خصم ضارا بمصالح الدولة الكبرى. وأصبح استعمال القوة أمرا من الأصعب التنبؤ به حتى لمن يملكون أقوى أدواته. وليس شيئا عارضا أن الدول الكبرى هي الآن أشد حذرا نوعا ما، بشأن ممارسة القوة بشكل سافر، إلا في الظروف الاستثنائية وضد دول هامشية في الاقتصاد العالمي.

ولا أقصد أن أومئ إلى أن الزمن قد عفا تماما على المفهوم التقليدي للعلاقات الدولية المبنية على تفاعلات بين بضع دول كبرى تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية الفردية. غير أن في ذلك على وجه التأكيد وصفا غير سوي لعالم اليوم. فإن التوازن بين القوى العسكرية لا يزال هاما. غير أن التمييز الصارم بين السياسات العليا والسياسات الدنيا، الذي كان يركز عليه توازن القوى التقليدي، تزداد صورته انطماسا.

والآن، فإن كل ذلك ينبغي أن يجعل أسلوب المشاورات المتعددة الأطراف أكثر جاذبية لكل فرد، لا أقل جاذبية. ومن أسف أن الأمر ليس كذلك. وهذا هو أساس مشكلات الأمم المتحدة. إن جميع الدول، كبيرها وصغيرها، آخذة في التكيف مع النظام الدولي المتغير والواقع أنه ليس لها خيار. غير أنها لا تختار جميعا أن تضل ذلك في الأمم المتحدة أو من خلالها. وفي الأمم المتحدة تفاوتت درجة رد الفعل القلق على هذه الحقائق الدولية الجديدة، من جانب معظم الدول التي جرى العرف على أن نسميها بالدول "الكبرى".

وإذ أزج بعضها تناقص مقدرتها على التحكم في الأحداث حتى داخل حدودها، فإنها تشعر بإحباط من جراء عدم مقدرتها على فرض نظامها على منظمة

أن النقطة الهامة هو أن صفة "الصغير" لم تعد عائقا حتميا أو قاتلا. بل قد يكون الصغر من الميزات. وقد شجع ذلك الكثيرين على السعي إلى الحصول على حق تقرير المصير. وحيث أن الاتجاهات نفسها قد أضعفت من مقدرة العواصم على التحكم في المناطق النائية عنها على الحدود، فقد أفلح الكثيرون.

وحيثما تكون الاعتبارات الاقتصادية هي القائدة، فإن الاعتبارات السياسية تتبعها لا محالة. والعاقبة السياسية لتزايد التكامل الاقتصادي في اقتصاد دولي ذي صبغة عالمية، هي، على ما في ذلك من تضارب، إحداث بعض التراخي للصلوات السياسية. ونرى آثار ذلك بأفزع صورة في تقطع الأوصال المادية التي تحدث في الدول الكبيرة والمتباينة. غير أن هذه حالات استثنائية. وحتى إذا ما ظلت الحدود السياسية الرسمية كما كانت بلا تغيير، وهو الأمر الغالب، فإن مقدرة عواصم البلدان الكبيرة والمتجانسة نسبيا على فرض اتجاه وحيد على جميع الأجزاء التي تتكون منها الدولة آخذة في التناقص بوضوح. ومقاليد السلطة تؤول من يد إلى يد في كل مكان. وهذا الاتجاه هو حقيقة دولية جديدة.

وأنا لا أريد أن أغالي في سوق هذه الحجة. وما دامت السيادة هي المبدأ الأكبر للتنظيم في النظام الدولي، فإن ممارسة القوة لا يمكن استبعادها في العلاقات بين الدول. وليس الحجم عنصرا لا يعتد إطلاقا بوزنه في الحرب، على الرغم من أن التكنولوجيا قد جعلت من الحجم عاملا لم يعد هو العامل الحاسم على وجه الإطلاق كما كان في الماضي. غير أن الحرب حالة قصوى في العلاقات الدولية. أما في الظروف العادية، فإن مفهوم السلطة ومفهوم الثروة تجري عادة تعريفهما وهما آخذان في التميع، وأصبحت أبعادهما أقل اتجاها إلى التركيز في بضع عواصم عالمية، لا أكثر. والتفاوت الهرمي لا يزال واقعا من وقائع الحياة الدولية. ولكن ما هو المعنى الحقيقي لكون دولة ما "دولة كبرى" في نهاية القرن العشرين؟ إن هذه العبارة تبدو اليوم بالذات منبئة الصلة بظروف الزمن المحيط بنا.

وتصبح عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول الرئيسية بعد الحرب الباردة، التي تفتقد وجود عدو استراتيجي واضح، أكثر تركيزا في مواضع محددة،

المتحدة. فالدول الصغيرة لا تطمح إلى الحصول على العضوية الدائمة. ولكن بما أن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن أساليب عمله وعمليات صنع القرار فيه ذات أهمية حيوية ومشروعة بالنسبة لهذه الدول لما تتركه من أثر مباشر في أمنها.

ومن أهم الاقتراحات وأكثرها ابتكارا المعروضة حاليا ما يقضي بإعادة تفسير المادة ٣١ من الميثاق. ومن شأن ذلك أن يسمح بمشاركة أكبر من جانب الدول غير الأعضاء في المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن عندما يجري النظر في مسائل تؤثر فيها. ومما أثبتت أهمية إلى حد كبير أن هذا الاقتراح المتواضع رفضته على نحو قاطع معظم الدول دائمة العضوية. والواقع أن معظمها رفض حتى أن يناقشه مناقشة جادة. ولا بد أن يكون بالتأكيد مبدأ أساسيا من مبادئ العدالة الأولية السماح للأطراف التي تتأثر مباشرة بموقف معين بتقديم وجهات نظرها مباشرة إلى الهيئة التي لها أكبر نفوذ في أية إجراءات قد تتخذها الأمم المتحدة بالنسبة لتلك الحالة. وهذا في واقع الأمر هو السبب المحدد في إدراج المادة ٣١ في الميثاق في المقام الأول. ومن الواضح أن القصد كان التوفيق بين قيادة الدول الكبرى ومبدأ المساواة السيادية.

فالمشاورات غير الرسمية ابتكار تطور على مدار السنوات. وكل القرارات الهامة التي يتخذها مجلس الأمن اليوم إنما يتخذها بشكل غير رسمي الأعضاء الدائمون. وحتى اشتراك الأعضاء غير الدائمين في صنع القرارات الحقيقية يكون في بعض الأحيان رمزيا أكثر مما ينطوي عليه من مغزى. ومن الواضح أن الجلسات الرسمية مجرد طقوس مدروسة لوضع خاتم الموافقة النهائية عليها. ولا تتطبع إعادة تفسير المادة ٣١ إجراء تعديلا للميثاق، ولا أن تعني أن غير الأعضاء يجب أن يشاركوا في جميع المشاورات غير الرسمية. وبالتالي فإنها ليست تهديدا حقيقيا لسلطة الدول دائمة العضوية؛ فهي مجرد إصلاح هام من شأنه أن يعزز دون شك الشرعية، وبالتالي المقبولية والفعالية العامتين لصنع القرار في مجلس الأمن يجعل العملية أكثر انسجاما مع اتجاه عصرنا.

تراها منظمة "متمردة" وغير مألوفة ومتطفلة ويرى غيرها وجود تهديد لموقفها وهيبتها. والتكيفات النفسية من الأصعب دائما القيام بها. ولذا فليس أمرا يدعوا إلى الدهشة أن رد فعلها العنوي كان بصفة عامة دفاعا عنيدا عن الأوضاع القائمة.

وفي المناقشات حول إصلاح الأمم المتحدة، هذه الحقيقة البسيطة كثيرا ما تطمس باستعمال لغة تتسم بالألغاز والتعقد. ويشجعني يا سيدي الرئيس، ما هو مأثور عنكم من وضوح الكلام، لتنضية حجاب البلاغة جانبا، حتى تتبدى الحقيقة للعيان. فإذا كان الأمر سينطوي على تهميش الأمم المتحدة، فليظهر بوضوح أن المسؤولية تقع على عاتق من ينبغي أن يتحملوا وزرها. وهذا أوضح ما يكون في المجالين المترابطين ذوي الأهمية القصوى: ألا وهما إصلاح مجلس الأمن والشؤون المالية.

وأكدت المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن على حجم المجلس وتشكيله، وخصوصا على إمكانية قبول أعضاء دائمين جدد. وهناك توافق واسع في الآراء على أنه في حال التوصل إلى اتفاق على زيادة العضوية الدائمة، فلن يكون من المقبول زيادة الأعضاء من الدول الصناعية فقط. وتتفق بلدان كثيرة على أن من الحري أن تصبح اليابان وألمانيا عضوين دائمين جديدين عندما يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توسيع مجلس الأمن. ومع ذلك، ما زالت هناك أوجه غموض حاسمة بشأن ما إذا كان ينبغي للدول الأعضاء الجديدة الدائمة العضوية أن تتمتع بحق النقض. ومن الصعوبة بمكان أن نتصور دولا كبرى تسمح للبلدان النامية بأن يكون لها حق النقض بالنسبة لسياساتها. ولهذا يستمر المأزق.

وهناك اتفاق واسع النطاق أيضا على أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يضم صفقة شاملة تتضمن إجراء تغييرات في أساليب عمل مجلس الأمن في اتجاه مزيد من الشفافية والمشاركة من جانب جميع الأعضاء في المنظمة ككل. إلا أن الأعضاء الدائمين يعزفون عن الموافقة على أية تغييرات سوى التغييرات التي ليست ذات شأن لأساليب عمل المجلس. إلا أن هذا هو أهم جانب من جوانب إصلاح مجلس الأمن بالنسبة للدول الصغرى التي تشكل أغلبية الأعضاء في الأمم

أكبر من الدول . ولكن لم تقترح أي دولة من الدول الكبرى أن يجري توزيع سيطرتها على قرارات الانفاق الأساسية في الأمم المتحدة، وبخاصة نفقات حفظ السلام، توزيعا متناسبا فيما بين أغلبية الدول الصغيرة، التي يتوقع أن تتحمل العبء المالي الذي تريد التخلي عنه. ولدى جميع الدول الدائمة العضوية عزوف عن أن تسمح بأي شيء أكثر من إعادة نظر سطحية جدا في سلطتها أو علاقتها مع الأعضاء ككل. وتناولت المناقشات المتعلقة بدور الجمعية العامة، وهي الجهاز العالمي الوحيد والتمثيلي حقا في الأمم المتحدة، قضايا هامشية أساسا، مثل توقيت الجلسات العامة، ومدة المناقشة العامة وتنظيم أعمال الجلسات العامة.

ومن الجدير ألا يختلف أحد على أن وضع الأمم المتحدة على أساس مالي سليم ينبغي أن يكون جهدا مشتركا. ونحن نوافق على ذلك بالتأكيد. ولكن ينبغي أن يكون هذا الجهد مشروعاً جماعياً يتضمن الأخذ والعطاء بصورة منصفة. وتحدث المقاومة السياسية لأنه بات واضحا أنه يتوقع من الأغلبية أن تعطي، بينما يتوقع من القلة أن تأخذ. وتتأكد المقاومة بالحقيقة التاريخية المتمثلة في النسبة المئوية للمساهمات المالية لجميع الدول الدائمة العضوية، ما عدا فرنسا، خفضت باطراد على مر السنين ولكن لم تخفض امتيازاتها. وتتعزز المقاومة بتذكر أن الأمم المتحدة قامت مرارا في الواقع بالتكيفات المالية المطلوبة، ولكن دون أي تغيير يذكر، حتى الآن، في سجل الدفع للمساهم الأكبر.

وأنا لا أشير بأن هذه الحالة نتيجة لسياسة متعمدة، نظرا إلى أنه لا يسر أي بلد ألا يتمكن من دفع مستحقاته لسبب من الأسباب. ولكن مما يتسم بالتضارب سياسيا وبالظلم أساسا أن نطلب إلى الأغلبية أن تتحمل نصيبا أكبر من الأعباء المالية دون أن يتاح لها في الوقت نفسه ممارسة سلطة أكبر فيما يتعلق بأهم قرارات الانفاق. ومما يتعذر الدفاع عنه وجود فصل تام تقريبا بين سلطة إطلاق عمليات حفظ السلام وطريقة تمويلها وهوية من ينبغي أن يمولها. والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يقدم فيها عدد صغير من الأعضاء أكبر الفواتير بينما يقوم كل عضو آخر بدفعها.

ولا أود أن يساء فهمي. فإنني لا أوصي بأن حجم وتشكيل مجلس الأمن ليسا مهمين. فأنا أفهم مزايا المطالبة بالحقوق في عضوية دائمة جديدة وهي ما تقدمت به البلدان الصناعية والنامية. وتؤيد سنغافورة توسيع مجلس الأمن بإضافة عدد من الأعضاء الدائمين الجدد لا يتجاوز الخمسة كجزء من صفقة شاملة تتضمن، من جملة أمور، تكييف العضوية غير الدائمة للإبقاء على نسبة متوازنة. ولكن في ضوء التغييرات العميقة في العلاقات الدولية التي تجري الآن، فإن رفض المناقشة الجادة لأي شيء سوى العضوية، وحتى ذلك بما فيه من أوجه الغموض الهامة، من شأنه أن يكون مماثلا لمحاولة إعداد الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين بتطبيق نموذج سياسات الدول العظمى في القرن التاسع عشر عليها.

وإن نفس المقاومة للربط الجدي للمصالح المشروعة للدول الصغيرة التي تشكل أغلبية الأعضاء في الأمم المتحدة تشكل أيضا أساس المشكلات المالية للأمم المتحدة. وليس هناك من لا يوافق على أن السبب الرئيسي لمشكلات تدفق السيولة النقدية للأمم المتحدة هو عدم قيام الدول الأعضاء بدفع مستحقاتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

وهناك أسباب عديدة تجعل مختلف الدول الأعضاء لا تفي بالتزاماتها القانونية. فبعض الدول فقيرة ولكن لم يومئ أحد أبدا إلى أن أكبر دائن يفتقر إلى القدرة على الدفع. وحجة هذا العضو هي أن مساهماته المقررة ينبغي تخفيضها لأن حالة توافق الآراء السياسي المحلي فيه لا تسمح بأن يواصل تسديد اشتراكه الحالي في ميزانية الأمم المتحدة. وبناء على تلك الحجة، ينبغي توزيع الأعباء المالية على نحو أكبر. وأنا لا أرفض هذه الحجج باستخفاف، إنها تعكس تزايد صعوبة تحديد القوة الكبرى وممارستها، التي سميتها في وقت سابق إحدى الوقائع الدولية الجديدة. وبالتالي يمكنني أن أتعاطف مع هذه الحجج. ولكن ليس من المقبول سياسيا انتقاء واختيار أي واقع من الوقائع الجديدة للتأكيد عليه عندما يكون مفيدا، وأي واقع لتجاهله عندما يكون غير ملائم.

لقد شكنا عدد من الدول دائمة العضوية من الأعباء المالية التي تتحملها، وسعت إلى توزيعها على عدد

إن الهيبة لا تتوقف على الامتياز فحسب، وأن تقاسم القوة لا يعني فقدان القوة. ومن شأن الحقائق الدولية الجديدة أن تجعل من المفهوم القائل بأن قوة الدول تكون على حساب بعضها بعضا مفهوما عتيقا. ذلك أن أمما متحدة تحظى بمصداقية، ولا تكون مجرد أداة في يد كبار أعضائها، ستكون أداة أكثر فعالية للسياسات الخارجية لجميع أعضائها صغيرها وكبيرها على السواء.

وفي الختام اسمحو لي أن أقول إن وفدي يتطلع إلى التعاون الوثيق معكم، سيدي، ومع جميع الأعضاء الآخرين طوال السنة المقبلة لنقدم للقرن الحادي والعشرين رؤية جماعية للأمم متحدة فعالة وملتحدة وذات تمثيل حقيقي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هولندا سعادة السيد هـ. أ. ف. م. و. فان ميرلو.

السيد فان ميرلو (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أضم صوتي إلى صوت زميلي السيد ديك سبرينغ وزير خارجية إيرلندا الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فأهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وبوصفكم ممثلا أمضى سنوات خدمة طويلة ومميزة في شؤون الأمم المتحدة، فأنتم مؤهلون على نحو خاص لإدارة دفعة عملنا في السنة المقبلة.

وفي الوقت الذي يوشك فيه القرن الحالي على الانتهاء، علينا أن نسأل أنفسنا عن الشكل الذي نتخذه الأمم المتحدة. هل هي مستعدة لاستقبال العالم المقبل علينا؟ هل هي مستعدة للوفاء باحتياجات الأجيال التي لم تولد بعد؟ ربما تظل الحقائق التي تواجهنا اليوم هي نفس حقائق الغد، وهي حقائق مذهلة. إننا نشهد تزايدا في الفقر، واتساعا في الهوة بين الغني والفقير، وهجرة، وضغطا سكانيا، وانحسارا في مخزونات الأغذية، ومخاطر تهدد الصحة العامة والبيئة، ومخدرات، وإرهابا، وصراعات داخلية، وانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع: إنه سجل مروع.

وفي مواجهة هذه الحقائق، تصبح المطالبة بإصلاح هذه المنظمة أمرا بديهيا. وبالطبع فإننا بحاجة إلى

وإن الدفاع العنيد عن الوضع القائم مثير جدا للدهشة لأن أحدا لم يطلب أكثر من إجراء تعديلات متواضعة جدا وإضافية على العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن للسماح لمجموع الأعضاء بمشاركة أكبر قليلا في المسؤولية عن عملية صنع القرار وفي مشاطرتها، مما يترتب عليه أهم الآثار في الميزانية.

وبطبيعة الحال، فإن سنغافورة دولة صغيرة، ولا أزعجنا طرف لا مصالح لديه. ونحن، بوصفنا دولة صغيرة، نهتم اهتماما كبيرا بمستقبل الأمم المتحدة ونشارك فيه بنشاط، ومع ذلك، فإن استرعاء الانتباه من جانبنا إلى العقبات الحقيقية في وجه الإصلاح ليس من أجل مصالح الدول الصغيرة وحدها.

وأبدت الرأي في أن النتيجة السياسية المتناقضة ظاهريا لنظام اقتصادي ذي طابع عالمي هي تعزيز معين لاتجاهات الطرد المركزي في كل مكان. وبالتالي فإن الجميع، الصغير والكبير، بحاجة إلى منظمة دولية عالمية تضطلع بدور تكاملي، إذا لم يكن هذا سيؤدي إلى الصراع. والأمم المتحدة وحدها بمقدورها الاضطلاع بهذا الدور ولو لم تكن موجودة لكان تعيين علينا أن نخترعها.

بيد أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بهذا الدور التكاملي إلا إذا لم يتم تجاهل التطلعات المشروعة للدول الصغيرة ولم يتم تهميش دور الغالبية من الدول بدرجة متزايدة عن ذات المنظمة التي تدعي أنها تمثل هذه الدول.

وربما يقلل البعض من شأن الفجوة القائمة بين الخطب الرنانة للدول الكبرى وحقيقة موقفها من إصلاح الأمم المتحدة، باعتبار أنها مجرد نفاق. ولا أقبل هذا التعليل الساذج. وبوسعي أن أتفهم أنه يتعين على الدول الكبرى أن تجري عمليات تكيف أكثر تعقيدا وأشد ألما. ولا بد للدول الكبرى أن تستجمع الشجاعة السياسية للبدء بهذه العملية وأن تتقبل حقيقة التغيير وضرورته. وأناشدها أن تعمل معنا نحن الدول الصغيرة التي تشكل الغالبية لجعل الأمم المتحدة منظمة تضم بصدق الجميع - جميع أعضائها.

قانونية، إنها السلطة التي تنبع من التكلم باسم المجتمع العالمي، والتعبير عن الضمير العام، وتجاوز المصالح الضيقة. وفي الواقع، إذا ما أرادت هذه المنظمة أن تدنو من المستقبل من مركز قوة وثقة، وإذا كنا نتوقع من دول العالم أن تنضوي تحت لواء الأمم المتحدة، فيجب عدم المساس بسلطة المنظمة. بل يجب أن تزداد سلطتها في الواقع.

حسنا، هل هي آخذة في الازدياد؟ إن الأمر يتطلب هنا قدرا من الجدية والالتزان. فالأمم المتحدة عند هذا المنعطف الخطير في تاريخها ترى سلطتها، وهي سلعة مهما أخذت منها لن يكون كثيرا، تتعرض للتشكيك والوهن. وهي أيضا سلعة لا يمكن للأمم المتحدة أن ترضى بالنزول الياسير منها. وأود أن ألقى الضوء على بعض المظاهر التي يتبدى فيها انحسار سلطة الأمم المتحدة وأن أعرض بعض إمكانيات استعادتها مرة أخرى.

أولا، تتعرض التعددية في حد ذاتها للضغط. فالكثير من الدول لم يعد يعتبر التعاون المتعدد الأطراف هدفا منفصلا عن سياستها الخارجية، بل تعتبره أداة من أدوات السياسة العديدة التي يمكنها أن تختار بين تطبيقها أو عدم تطبيقها وفقا لمصالحها الوطنية. وقد برزت مصادر بديلة للقيادة الدولية، وبدأت اثتلافات ظرفية تشكل كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وأصبحت الأمم المتحدة تعتبر بصورة متزايدة وسيلة لحماية مصالح دولة ما حتى على المدى القصير، بدلا من أن تكون السبيل المفضل لحل المسائل العالمية الملحة. إن هذا الموقف الانتقائي نحو الأمم المتحدة يتناقض تناقضا صارخا مع المبادئ النبيلة التي وقعها الآباء المؤسسون.

والفقدان التدريجي للسلطة ناتج أيضا عن شعور بخيبة الأمل والإحباط. فقد أنشئت الأمم المتحدة لتكون شكلا مثاليا من أشكال التعاون الدولي. وبعد انتهاء الحرب الباردة بصورة خاصة زادت التوقعات أكثر من أي وقت مضى. فقد ظل العالم طيلة عقود خاضعا لسيطرة الكتلتين العظميين وتسبب الصراع بينها في شل أعمال الأمم المتحدة. وأخيرا أصبح بوسع الأمم المتحدة الآن أن تضطلع بالدور الذي وضع لها في الأصل.

الإصلاح. ومن الواضح أن الأمم المتحدة قد تحولت على مر السنين إلى غابة مؤسسية لا يجرؤ من بخارجها على المجازفة بالدخول إليها، وهي لهذا السبب وحده منظمة فقدت الكثير من مصداقيتها وأصبحت في حاجة ماسة إلى إعادة تنشيط. ويجب علينا أن نقوم بالإصلاح. فليس لنا بديل عن ذلك.

إننا نحتاج إلى إصلاحات لنستعيد ما فقدناه: إنها السلطة وليست القوة. إن القوة تمارس على مستويات عديدة وتمارسها بعض الدول أكثر من البعض الآخر. وليس بوسع الأمم المتحدة أن تفعل الكثير لحمل الدول الأعضاء على استخدام قوتها. وقوة الأمم المتحدة ذاتها محدودة. ولكن ما أعطيته الأمم المتحدة قبل ٥١ عاما هو السلطة. فقد أعطيت سلطة أدبية وسلطة

وهكذا قد نرى الأمم المتحدة تنزلق إلى دائرة انهيار مفرغة. وترقى عادات السداد الحالية لبعض الدول الأعضاء إلى كونها أمنيات تتحقق في خيال صاحبها. والأسوأ من ذلك، انهم يخونون نفس المبادئ التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة. وسوف يؤدي عدم سداد المدفوعات بالكامل، ودون تأخير وبدون قيد أو شرط إلى زيادة انحسار سلطة الأمم المتحدة، وهي السلطة ذاتها التي ساعدت هذه الدول نفسها على أن تسبغها على المنظمة منذ ٥٠ سنة.

وإذا كان هناك مجال واحد للسياسة فقدت فيه الأمم المتحدة هذا القدر من سلطتها هذه بل من المحتمل أن تفقد أكثر، فإن هذا المجال هو السلم والأمن. ولنأخذ بوروندي على سبيل المثال، فالحالة الإنسانية والسياسية هناك تنذر اليوم بالخطر. إننا نشهد عملية إبادة جماعية تقترب. ويسود الرعب. ففي الشهور القليلة الماضية وحدها، فقد آلاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال أرواحهم. ولا يزال انفجار أعمال الإبادة الجماعية يمثل تهديدا حقيقيا. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث كارثة أخرى مثل تلك التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. ففي تلك السنة، ادعينا أنه لا يمكننا أن نتوقع حدوثها. وفي حالة بوروندي، لن يوجد مثل هذا العذر. فالأمور تنبئ بذلك. وإذا فشلنا مرة أخرى ووقعت عمليات إبادة جماعية ثانية، ستعاني الأمم المتحدة أشد خسارة مأساوية في سلطتها حتى الآن.

ماذا يمكن أن نفعله لتعزيز فعالية الأمم المتحدة ومن ثم مساعدتها على استعادة سلطتها التي هي بحاجة إليها بغية تحقيق مهمتها؟ كيف يمكننا عكس اتجاه ذلك التدهور المفرغ الذي لا نهاية له؟

إذا كان للأمم المتحدة أن تتميز بالفعالية، فإنه يجب أن تستخدم مختلف الصكوك التي في متناول المجتمع الدولي على نحو متكامل. وينطبق ذلك بصفة خاصة في مجال السلم والأمن. ففي هذا المجال، يتعين أن يكون هناك انسجام في تقديم المساعدة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية - الاجتماعية، والانتخابية، والإنسانية، فضلا عن مساعدات التعمير والتنمية. ومن ثم، يعتبر النهج المتكامل السبيل الوحيد الذي يمنع وقوع الصراعات ويتصدى لها على نحو فعال. والأمم

ومن الأسف أن ذلك لم يتحقق. إذ أن قصص النجاح مثل مشاركة الأمم المتحدة في حل قضايا ناميبيا والسلفادور وموزامبيق قد طغت عليها مشاعر خيبة الأمل التي أفرزتها نتائج البعثات المستحيلة في الصومال ورواندا والبوسنة. وأن كون الدول الأعضاء نفسها هي التي قررت قيام الأمم المتحدة بتلك البعثات لم يستطع إيقاف انحسار السلطة الذي جلبته معها هذه البعثات.

فقد طغى الاحباط على الفعالية والكفاءة، وهما ميزتان قصرت الأمم المتحدة عن بلوغهما لفترة طويلة. ومن السهل أن ننحي باللائمة على الأمانة العامة لعدم توافرها. ولكن الطريقة العسيرة التي تعمل بها الآلية الحكومية الدولية لهذه المنظمة هي عامل رئيسي أيضا.

إن الانتقادات تتزايد. ولا شك أن سجل الأمم المتحدة مدهل في كثير من النواحي. وقد يكون أروع من ذلك إذا نظرنا إلى منظومة الأمم المتحدة من منظور واسع. إن إنجازاتها في ميادين القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والتنمية وأزمة السكان، والرعاية الصحية، ووضع المرأة، وظروف العمل، ونزع السلاح، هي مجرد أمثلة متفرقة. وفي الحقيقة، أن القائمة طويلة. ومع ذلك، أصبح الطعن في الأمم المتحدة إلى حد ما ضربا من الحمى في هذه الأيام بل وحتى أداة لحمولات من العبارات الطنانة أو تستخدم لصرف الانتباه عن المشاكل الداخلية. بيد أن سلطة الأمم المتحدة المعنوية تتقوض بالواقع والخيال وبالنقد المبرر أو غير المبرر.

وهناك أيضا الحالة المالية. لقد كان السداد أو عدم السداد للأعباء منذ الأيام الأولى، مؤشرا يوحى بدرجة الموافقة على وجود الأمم المتحدة. ومع ذلك، إن مستوى المتأخرات الذي نواجهه الآن، لم يسبق له مثيل. ومن المحزن، أنه يمثل إلى حد كبير تعبيرا عن تدني الثقة والإيمان بإمكانات المنظمة. ولا يعتبر الاضطراب المالي الراهن بالدرجة الأولى سببا لأزمة الأمم المتحدة، ولكنه نتيجة لها، وعرض من أعراضها. وبالطبع، إن الخزائن الخاوية ستؤدي إلى نواتج أقل في نهاية المطاف. بل أن النواتج الأقل ستقوض السلطة أكثر فأكثر. والسلطة الأقل تؤدي بدورها إلى مدفوعات أقل، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية مرة أخرى.

على جرائم الحرب والجرائم في حق الإنسانية. ولا يمكننا أن نسمح بفشل ذلك. ومع ذلك، ستواجه محكمة يوغوسلافيا مشكلة خطيرة طالما لا يتاح لها القبض على الكثير من الأفراد الذين أذنتهم. وسرعان ما تؤدي الظروف الراهنة إلى تآكل سلطتها بل وفي الواقع سلطة الأمم المتحدة ككل.

ويرى بلدي أن إنشاء محاكم مخصصة يؤكد مرة أخرى ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة على نحو عاجل. وما أن تنشأ هذه المحكمة، ستصبح عملية إحالة المتهمين بمثل هذه الجرائم إلى المحاكمة أمرا لازما بدرجة أكبر. ويجب أن تعزز الأمم المتحدة قدرتها من أجل ضمان القبض على هؤلاء المتهمين، وتسليمهم، ومحاكمتهم.

وإذا كان هناك مجال واحد للأمم المتحدة تلعب فيه السلطة المعنوية والقانونية أدوارا حيوية، فإنه مجال حقوق الإنسان. وهنا يعتبر سجل المنظمة رافعا، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وثمة تحديات جديدة يخبئها المستقبل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويلموت (غانا).

ومن شأن الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان أن يزيد من السلطة المعنوية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي لسلطتها أن تركز بثبات على أساس الإعلان العالمي الذي اعتمده هذه المنظمة في عام ١٩٤٨

"على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم" (القرار ٢١٧ ألف (د - ٣)، الفقرة الثامنة من الديباجة)

وبعبارة أخرى، على أنه إطار عالمي. وفي فيينا بعد خمسة وأربعين عاما، تم التأكيد مرة أخرى على عالمية حقوق الإنسان من قبل أعضاء الأمم المتحدة كما نعرفهم اليوم.

ومع ذلك، تتعرض فكرة عالمية حقوق الإنسان للضغط. ومنذ مؤتمر فيينا، يبدو أن النقاش بشأن ما يسمى بالخصوصيات الثقافية قد قوض من هذه

المتحدة بحاجة إلى أن تتواجد عندما وحيثما يقتضي الأمر. هذا هو الدرس الذي يمكننا أن نستخلصه من الأزمات الأخيرة في أفريقيا - مثل الأزمة في رواندا وفي الصومال - حيث أصبح الرد الدولي على العنف المأساوي غير فعال بسبب عدم توفر الترابط والتماسك.

وتتطلب الدبلوماسية الوقائية، من ناحية، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع من ناحية أخرى، اهتماما متزايدا. ويجب أن تركز الأمم المتحدة، الآن أكثر من أي وقت مضى، على منع وقوع الصراعات، بيد أنه عندما تقع الصراعات بالفعل، يجب أن تركز على نزع فتيلها في مرحلة مبكرة.

وعندما ألقى خطابي أمام هذه الجمعية منذ سنتين، استرعت الاهتمام إلى قدرة الأمم المتحدة، أو بالأحرى عدم قدرتها على الاستجابة على نحو كاف ودون تأخير لحالات الصراع الحادة. وقد أحرز بعض التقدم منذ ذلك الوقت، وكان ذلك التقدم في شكل خطوات متوسطة متواضعة تؤدي على المدى الأطول إلى أمم متحدة أفضل تجهيزا لصيانة السلم والأمن. واليوم، هناك عدد متزايد من البلدان تشارك في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وفي جهود مجموعة من الدول لإنشاء لواء تابع للأمم المتحدة على درجة عالية من الاستعداد بموجب هذا النظام. وقد تحسنت الشفافية في عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، فيما يتصل بعمليات السلم. وسيضاف في القريب العاجل، إلى قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، مقر للانتشار السريع.

ويرتبط مستقبل منع وقوع الصراعات بقدرة الأمم المتحدة على التصدي لأي تهديد جديد لسلطتها وهو: الإفلات من العقاب. وهل تتوفر للمجتمع العالمي حقا الوسائل الكافية لأن يحيل إلى العدالة هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم الحرب أو جرائم في حق الإنسانية؟ وكما تصور حالتا بوروندي وليبيريا على نحو محزن، يتيح احتمال الإفلات من العقاب دعوة صريحة لارتكاب الجرائم دون خوف من المحاسبة، ويشكل عقبة في طريق التوفيق والإعمار في المستقبل. وتمثل المحكمة المعنية بيوغوسلافيا السابقة وبرواندا الجهد الفريد البالغ الأهمية للمجتمع الدولي منذ نورنبيرغ للمعاقبة

العالمية للمعاهدة سلطة للصك الجديد الذي يجعل من التجارب النووية عملاً محظوراً. ويشعر بلدي بالامتياز بأنه دعي إلى ترؤس المفاوضات. ويسهم اعتماد المعاهدة في القضاء النهائي على جميع الأسلحة النووية، وهو هدف لا يزال بلدي ملتزماً به التزاماً كاملاً. ونهدف إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ على وجه السرعة. ولكن حتى في حالة عدم نفاذها، فإن سلطة الأمم المتحدة ستجعل الأمر أكثر صعوبة لأي دولة أن تتصرف بما يتعارض مع المعاهدة.

وينبغي إيلاء اهتمام متزايد لما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة ليس لها طبيعة سياسية بحتة أو أمنية، وهي الأنشطة المتعلقة بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز هيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية بمسائل من قبيل الفقر، والسكان، والأمن الغذائي، والتحضر، ومساواة المرأة، والبيئة. وهذه المجالات هامة لمستقبل العالم ولنوعية الحياة على هذا الكوكب. وهي أيضاً مجالات تعتبر المنظومة مؤهلة بصورة خاصة لتحديدها ومناقشة مشاكلها وأرست في إطارها نسقاً رائعاً من الأنشطة التنفيذية. ولقد ساعدت مجموعة المؤتمرات العالمية التي عقدت في السنوات الأخيرة على إعلاء شأن سلطة منظومة الأمم المتحدة. ووضعت خطة لتقوم الأمم المتحدة والدول الأعضاء بمتابعتها خلال العقود المقبلة. وينبغي لمؤتمر قمة الأغذية العالمي الذي سينعقد في تشرين الثاني/نوفمبر أن يفعل الشيء نفسه. ويواجه مؤتمر القمة المشكلة الحرجة المتمثلة في قيام عالم يتعين عليه أن يطعم ١٠ بلايين نسمة في الوقت الذي تبلغ فيه الأمم المتحدة ١٠٠ عام من عمرها.

ويوجد في الواقع خطر يتمثل في أن التوقعات جاءت مرة أخرى عالية جداً وأن خيبة الأمل ستفضي مرة أخرى إلى فقدان السلطة. ويتعين على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء التأكد من عدم حدوث هذا الأمر. وستضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في ميادين الدعوة والتنسيق والرصد. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة نفسها تساهم في التنفيذ من خلال عملياتها الميدانية، فإن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ الكامل على الصعيد الوطني. وبإمكانهما أن ينجحا معا في كفالة تحقيق المجتمع العالمي للأهداف التي وضعها لنفسه.

الفكرة. وهناك حكومات تدعي بأن أداء دولها فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا يمكن أن يرقى إلى نفس المعايير السائدة في دول أخرى نظراً للاختلافات القائمة في خلفياتها التاريخية والثقافية والدينية.

ولكن واضحين. فثمة اختلافات في الطريقة التي ينظر بها إلى حقوق الإنسان في مختلف مناطق العالم، وسوف يتضرر الحوار الجاري في الأمم المتحدة لو أنكرنا وجود أي اختلافات على الإطلاق. وصحيح أن القيم الدينية والعرقية، والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في جميع الأوقات، وهي ذاتها التي يحميها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن ربطها بحقوق الإنسان على هذا النحو وبمفهوم العالمية أمر خاص جداً. ولم يعرب المجتمع الدولي عن ذلك بصورة أدق مما ورد في منهاج العمل الذي اعتمد في بيجين قبل عام. ومثلما اتفقنا عليه في بيجين، فبدلاً من أن تقلل الاختلافات الثقافية من نطاق العالمية، ينبغي لها أن تسهم في التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ولقد اتفقت الدول الأعضاء في هذه المنظمة في فيينا على أنه بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، فمن واجبها تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويستدعي التركيز المتزايد قدرًا أكبر من الموارد المالية. وينبغي تخصيص جزء أكبر من ميزانية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذا بدوره سيعزز السلطة المعنوية للمنظمة في نظر العديدين الذين ما زالوا محرومين من حقوقهم الإنسانية اليوم. والسماح بضعف البرنامج سيسبب أثراً معاكساً.

ولأن الجمعية العامة، هي الجهاز العام الوحيد للأمم المتحدة، فهي الجهاز الأعلى شأنًا. والمصادقية والسلطة مرهونتان جداً بأداء الجمعية. والمحزن أن هذه الهيئة ترى العديد من قراراتها موضع تجاهل. وينبغي لنا أن نسعى بحماس إلى بعث نشاط جديد في أعمال الجمعية وفي إنجازاتها الهامة.

وقبل أسبوعين، ارتقت الجمعية إلى مستوى مسؤوليتها باعتمادها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأغلبية ساحقة. ويعطي اعتماد هذه الهيئة

ومنظمة الوحدة الافريقية في دعم مسعى الأمين العام للاستمرار، حتى يتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح الذي وضعه لتفعيل دور الأمم المتحدة.

لقد احتفلت الأسرة الدولية في العام الماضي بمرور خمسين عاما على قيام المنظمة الدولية، في ظل قناعة جماعية بالإنجازات الرائعة التي تحققت، سواء في الإسهام لتحقيق الاستقلال، وممارسة حق تقرير المصير للعديد من الدول والشعوب، أو ترسيخ المبادئ التي جسدها الميثاق، وإرساء قواعد السلوك المتحضر بين أعضاء الأسرة الدولية، ونشر مبادئ العدالة والمساواة، والمساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أبرز ما يضيء سجل الأمم المتحدة هو نجاحها في عمليات حفظ السلام في مناطق التوتر العديدة في العالم وبروز دور إنساني جديد لها في عمليات الإغاثة من الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية، ومراقبة الانتخابات.

إننا نرى في الأمم المتحدة المستقبل الذي يتسع للتعاور بين الشعوب من أجل النهوض بمستوى الإنسان، وتعزيز كرامته، واحترام إرادته. فقد أصبح عالم اليوم كوكبا صغيرا يواجه قضايا مشتركة وملحة لا بد من التعامل معها بجهد دولي يتم التنسيق له من خلال الأمم المتحدة. لكنه، وبنفس الدرجة من الإنصاف، يحق لنا أن نقول إن هناك تحديات هامة لا تزال تواجه الأمم المتحدة ناتجة عن استمرار الصراعات العرقية والإقليمية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي، وتؤثر على الأمن الدولي. كما أن هناك قضايا الانفجار السكاني، والبيئة، ومشكلة نقص المياه، والتصحر، ونقص الغذاء، واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وسباق التسلح في بعض المناطق ومخاطر التهديد النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقضايا التنمية، والسعي من أجل دفع مسيرة التعاون الاقتصادي والتجاري، وإزالة القيود على حرية التجارة، وأخيرا وليس آخرا حقوق الإنسان.

إن مشاركة جميع أعضاء الأسرة الدولية في التعامل مع التحولات الجذرية التي يشهدها العالم، تتطلب توفر العوامل التالية: الإيمان بالطاقات والآليات التي توفرها الأمم المتحدة في تصديها لهذه المشكلات، وفي تعاملها مع قضايا الكون التي تتطلب جهدا جماعيا

إن سلطة الأمم المتحدة في خطر. فهي لن تضمحل بين لحظة وأخرى، أنها ستموت وهي تشكو. وستتلاشى تدريجيا دون أن تقرع أجراس الإنذار في أي وقت من الأوقات، ومعها ستنزلق المنظمة إلى زوايا المسرح العالمي. وتحتاج الأمم المتحدة إلى إدراك جديد للاتجاهات والمقاصد كي تصبح مرة أخرى منارة للبشرية مثلما أراد واضعو الميثاق. ويتطلب ذلك قيام جميع أعضاء هذه المنظمة ببذل جهود متواصلة. ولم يبق سوى وقت قليل. فلنحسن استخدامه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية للكويت، سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

السيد الصباح (الكويت): السيد الرئيس، يسعدني، باسم دولة الكويت، أن أقدم للسيد غزالي أصدق التهاني على انتخابه رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إننا واثقون من أن خبرته وحكمته ستمكنا من قيادة مداورات هذه الدورة بكفاءة ونجاح. ومبعث مسرة خاصة لنا إنه يمثل ماليزيا، البلد المسلم الشقيق، الذي ترتبط معه الكويت بروابط متينة من الأخوة في الإسلام.

كما يسعدني أن أشيد بالجهود المميزة التي بذلها رئيس الجمعية العامة في الدورة الماضية، منوها بالإنجازات التي حققتها تلك الدورة التاريخية. إن الكويت تنظر باعتراز وتقدير الى الدور البارز الذي يقوم به سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي، حيث بذل ولا يزال أثناء قيادته الأمم المتحدة، جهودا ضخمة في سبيل تطويرها وتحسين فاعليتها في خدمة قضايا الأمن والسلام والتنمية، كي يتناسب أداؤها مع الطموحات المعلقة عليها.

كما أسجل للأمين العام، مع التقدير، الخطوات التي اتخذها للحد من الإنفاق وترشيد، وإزالة العوائق البيروقراطية، والسعي لتطوير جهاز الأمانة العامة وتنشيطه، وجعله متناسبا ومتناغلا مع المرحلة التي تعيشها الأسرة الدولية. وفي هذا الإطار، فإن الكويت تؤيد الموقف الذي اتخذته جامعة الدول العربية

يتميز عمله بالشفافية، وتعكس قراراته الإرادة الدولية بمجموعها، ويتناسب تشكيله مع تزايد أعضاء الأمم المتحدة، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل.

إن أي تطویر لمجلس الأمن، لا يمكن له أن يؤدي الغرض المنشود منه إلا إذا انطلق من السعي المشترك بين أعضائه وبين أعضاء المجتمع الدولي لضمان احترام قراراته وتنفيذها، واتباع سياسة الحزم ضد أي نظام لا يذعن لتلك القرارات.

ولعل الموقف العادل لمجلس الأمن من العدوان العراقي، يعطي أوضح دليل على ذلك، حيث تجاوب المجتمع الدولي كله مع هذا الموقف. كما طالب قادة الدول العربية في البيان الختامي الذي صدر في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في أعقاب القمة الاستثنائية في القاهرة، الحكومة العراقية بما يلي:

"بعدم انتهاج أية سياسات عدوانية تستهدف استفزاز جيرانها العرب، واستكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن كل الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات والالتزام بألية التعويضات باعتبار أن ذلك كله هو السبيل الصحيح لرفع العقوبات المفروضة على العراق، وتوفير الظروف الملائمة لاستعادة دوره في النظام الإقليمي العربي". (A/50/986، التذييل ص ٧)

إن هذا البيان يعكس إدراك القادة العرب لطبيعة النظام العراقي، وتقديرهم لأهمية التنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فعلى العراق أن يتعاون تعاوناً مخلصاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتعرف على مصير الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم، ويبيدي جدياً لتجاوز هذه المأساة الإنسانية. فلا زالت اجتماعات اللجنة الثلاثية في جنيف، التي تعقد كل ثلاثة أشهر، واجتماعات اللجنة الفنية المتفرعة عنها، التي تعقد كل شهر على حدود البلدين، تدور في حلقة مفرغة، بينما يحاول النظام العراقي استغلال هذه الاجتماعات لتحقيق مكاسب دعائية.

لمعالجتها. والسخاء في دعم المنظمة مالياً وسياسياً ومعنوياً، والتفاعل مع أهدافها والالتزام بمبادئها. والالتزام بدفع كامل الأنصبة المستحقة على الدول لميزانية الأمم المتحدة. واتباع سياسة مسالمة تحترم حقوق الآخرين، وتعترف بمصالحهم المشروعة، وتسعى لبناء نظام إقليمي منسجم مع ضوابط السلوك الدولي، من أجل إقامة علاقات إقليمية تركز على مبادئ العدل والشرعية والالتزام بالمواثيق الدولية وسيادة القانون.

واحترام حقوق الإنسان من أجل صيانة كرامته، وحماية حريته في الاختيار، وتشجيع طاقاته في الإسهام في بناء المجتمع، دون تمييز أو تفرقة، وإعطاء الأولوية لمتطلبات التنمية بدلاً من الانفاق على الأسلحة. والتصدي لظاهرة الإرهاب والتزام المجتمع الدولي بالمشاركة الجماعية للقضاء على جذورها ومسبباتها. فهذه مشكلة تهدد الضعفاء والأقوياء، الفقراء والأغنياء، لا تركز على عقل، وليدة التعصب، تصيب الأبرياء وتلجأ إلى العنف وتتحاشى الحوار.

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن عالم اليوم مترابط في أمنه، ومتشابك في مشاكله. لا يستطيع البعض منه الهناء بازدهاره، بينما الأغلبية تعاني من العوز والفقير. فلا مفر إذن من مشاركة الجميع، بالفكر وبالجهود من أجل بناء صيغة المستقبل الذي يجب أن ينتمي إليه الجميع، وأن يكون هذا المستقبل حصيلة جهد الجميع.

وانسجاماً مع هذا المنظور، تبرز أهمية تفعيل أجهزة الأمم المتحدة لكي تتواكب مع الأحداث والتطورات السريعة في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، تتابع الكويت باهتمام كبير المناقشات الجارية في إطار الفريق العامل حول مسألة التمثيل العادل وتوسعة العضوية في مجلس الأمن.

وقد كنا نتمنى ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق حول إعادة هيكلة المجلس وإصلاحه بحيث يتزامن مع احتفالات الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين خلال الدورة الماضية للجمعية العامة، غير أن عدم تحقيق هذا الهدف في تلك الدورة، وعدم التمكن من تحقيقه حتى الآن، يجب ألا يثنيينا عن مواصلة ومضاعفة جهودنا في سبيل تحقيق ما نسعى إليه والوصول إلى مجلس أمن

الخليج العربي، وبحكم العلاقات الوثيقة التي تربطها بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة، لتؤكد على موقف دول مجلس التعاون حيال موضوع الجزر، وتدعو الطرفين الى مواصلة المفاوضات بينهما وصولاً الى حل عادل وسلمي يتم عبر قنوات الحوار.

وفي السياق الإقليمي نفسه، تعرب الكويت عن وقوفها الى جانب دولة البحرين الشقيقة، وتأييدها الكامل للإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأعمال الإرهابية تثبتاً للأمن والاستقرار، وذلك تأكيداً لمبدأ وحدة المصير لدول مجلس التعاون وشمولية أمنها واستقرارها.

لقد تابعت الكويت بقلق شديد التعثر الذي أصاب مسيرة السلام في الشرق الأوسط، بعد اتخاذ الحكومة الجديدة في إسرائيل مواقف تتعارض مع القواعد التي وضعت في مؤتمر مدريد والمتمثلة في مبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) بشكل يؤكد على شمولية مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وقد عبرت وثيقة القمة العربية الأخيرة في القاهرة عن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي يتحقق في ظل الشرعية الدولية. ويستوجب هذا التزاماً مقابلاً من جانب إسرائيل للعمل بجدية وبدون مواربة على استكمال مسيرة السلام، بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ويضمن الأمن والتوازن المتكافئ لجميع دول المنطقة، وفقاً للمبادئ التي اتفق عليها في مدريد.

لقد وضعت الكويت قضية فلسطين في صدارة اهتماماتها حيث شكلت هذه القضية محورا رئيسيا في علاقات الكويت بأعضاء الأسرة الدولية. وسخرت الكويت كل ما بوسعها لخدمة هذه القضية، إيماناً منها بأن إسرائيل تجاهلت حقوق شعب فلسطين في تقرير المصير وفي بناء دولته المستقلة على ترابه، واستولت على جميع أراضيه متجاهلة قرارات الأمم المتحدة، معتمدة على القوة لفرض الأمر الواقع. إننا نطالب الحكومة الاسرائيلية بوقف الأنشطة الاستيطانية في

ولا بد لي أن أكرر القول هنا بأن موضوع الأسرى والمرتهنين يمثل مأساة خلقها النظام العراقي، ويعاني منها المجتمع الكويتي، وهي في المقام الأول قضية إنسانية ومن أولويات الكويت شعباً وحكومة.

كما أن النظام العراقي ملزم بالتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بإزالة أسلحة الدمار الشامل. ولقد أثبتت التجارب المريعة التي مرت بها اللجنة أن النظام العراقي لا يتورع عن استغلال أية فرصة للخداع والتعطيل، وإخفاء الحقائق، ناهيك عن التعرض للمفتشين كما حدث في أشهر آذار/مارس وحزيران/يونيه وآب/أغسطس، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الى إصدار قراره رقم ١٠٦٠ (١٩٩٦) وبيانات رئاسية تحذيرية للنظام العراقي.

إن الكويت، من منطلق حرصها على أمن وسلامة المنطقة، تؤيد جهود اللجنة الخاصة، وتشيد بأعمالها وتمسكها بحتمية تطبيق جميع البنود المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل.

إن الكويت، وهي ترى المعاناة الإنسانية التي يمر بها الشعب العراقي الشقيق من جراء سياسات نظامه، بادرت ولا تزال الى تقديم المساعدات العينية للاجئين العراقيين. كما رحبت بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، باعتبار ذلك خطوة إيجابية نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي.

كما أن الكويت تتمسك بضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، فإننا نتفهم ونقدر كل الإجراءات الكفيلة التي اتخذتها دول التحالف لضمان تنفيذ العراق تنفيذاً كاملاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن جوهر هذه القرارات هو بناء نظام إقليمي قائم على العدالة والاطمئنان، وسيادة القانون، والالتزام بقواعد السلوك الدولي وتنفيذ الاتفاقيات، واحترام الموائيق، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

إن الكويت، من منطلق حرصها على ضرورة المحافظة على استتباب السلم والأمن في منطقة

المأساة بشكل يضمن الحقوق المشروعة لذلك الشعب. كما نرحب بنتائج الانتخابات الأخيرة ونهنئ الرئيس علي عزت بيغوفيتش بالثقة التي استحقتها عن جدارة.

كما أننا ندعو المجتمع الدولي الى مواصلة جهوده لإيجاد حل لإنهاء المأساة في كل من الصومال وأفغانستان وبوروندي، وندعو شعوب هذه الدول الى التجاوب المخلص مع جهود المجتمع الدولي.

إن الكويت تلاحظ بارتياح نجاح الأمم المتحدة في التوصل خلال هذا الشهر الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هذه المعاهدة التي توجت أملا طالما انتظرته البشرية لضمان مستقبل أكثر أمنا. ونرى في هذه المعاهدة خطوة أساسية على طريق تحقيق التخلص من السلاح النووي.

شهد التعاون بين أعضاء الأسرة الدولية في المجال الاقتصادي والتجاري انفتاحا مشجعا بعد توقيع الاتفاقية العالمية حول حرية التجارة التي ستسهم في توسيع حجم صادرات الدول النامية في الأسواق العالمية. وقد كانت الكويت من أوائل الدول التي دعت إلى إزالة الحواجز التي تعرقل ازدهار حركة التجارة بين الشعوب، وذلك إيمانا منها بأن العالم الذي دخل مرحلة الاعتماد المتبادل لا يمكن له عزل الأمن السياسي عن الجانب الاقتصادي. لذلك، فإننا نرحب بالخطوات التي اتخذها عدد من الدول النامية في تحويل فلسفتها نحو الانفتاح وتبني قواعد الاقتصاد الحر، واجتذاب الاستثمار، والاندفاع نحو اقتباس التكنولوجيا، والسعي لتحقيق مبدأ عالمية الاقتصاد التي تعزز الترابط بين اقتصاديات أعضاء الأسرة الدولية، وتفتح المجال لحرية تنقل الأموال، والانفتاح أمام الاستثمار والتوسع في المشاريع المشتركة.

إننا نؤمن بأهمية تضييق الفجوة بين الشعوب في إطار تفاهم حول الأسس التي يرتكز عليها العالم في جوانبه الأمنية والاقتصادية. كما نؤمن بأن الحوار ولغة التخاطب المستنير، والسعي المشترك نحو الأفق الجديد، بقناعة راسخة وإيمان ثابت، ستوصلنا جميعا الى الفصل الذي نريده في علاقاتنا الدولية، وهو فصل يضم الأخيار ويبعد الأشرار، يتساعد فيه الأغنياء مع

الأراضي الفلسطينية، وخاصة في القدس الشريف، ووقف تغيير معالمها العربية ووضعها القانوني، وحل مشكلة اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، انعكاسا لإرادة الشعب الفلسطيني.

وإننا ندین بهذا الصدد، الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لفتح نفق تحت السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، الأمر الذي استفز مشاعر الشعب الفلسطيني، والأمميتين العربية والإسلامية، وسبب سقوط عدد كبير بين قتلى وجرحى نتيجة للأساليب التي لجأت إسرائيل إليها مستخدمة القوة والعنف. وإننا نطالب إسرائيل أن توقف فوراً هذه الممارسات والالتزام بمسؤوليتها في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لهذه الأماكن المقدسة.

إن السلام الدائم والشامل يتطلب مراعاة حقوق الآخرين، والالتزام بالاتفاقات التي عقدت، وإظهار النوايا الصافية، وتحاشي الاستفزاز، والتعامل مع القضايا برأي مستنير لا يؤدي أطرافاً أساسية في معادلة السلام.

إن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان هو محك الاختبار لصديق نوايا إسرائيل في رغبتها في السلام العادل والتمكافئ. وانطلاقاً من هذه الحقائق، تؤيد الكويت موقف سوريا المتمسك باستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، باعتبار أن مسيرة السلام عملية متواصلة لا تتوقف عند حد معين قبل الوصول الى الهدف النهائي.

كما تدعم الكويت موقف لبنان في التمسك بضرورة تنفيذ إسرائيل جميع بنود قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، خاصة انسحابها من الأراضي التي تحتلها دون قيد أو شرط.

انطلاقاً من إيماننا بأن السلام العالمي لا يمكن تجزئته وأن الأمن في الكوكب الأرضي متشابك في تأثيراته، فإننا نود أن يبقى الاهتمام العالمي بالنزاعات العرقية وبالحوروب الأهلية مستمرا. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب بالخطوات السلمية التي تم اتخاذها حتى الآن في جمهورية البوسنة والهرسك لإنهاء هذه

إن تركمانستان، وقد انضمت الى المجتمع العالمي للأمم بصفتها دولة مستقلة عشية القرن الحادي والعشرين، قد وجدت نفسها، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى، تواجه ضرورة قبول تحديات العصر التي تظهر دائما عند انتهاء قرن وبدء قرن جديد. ولهذا نركز جهودنا على الساحة الدولية، محاولين أن نصبح جزءا من العملية العالمية باتجاهاتها الجديدة صوب الوحدة التي تركز على الدولة والسيادة الوطنيتين. وقد أصبحت سياسة الحياد البناء تشكل استجابتنا لتحديات العصر.

وتركمانستان بلد آسيوي كان قدره أن يصبح أحد الأطراف الفاعلة المشاركة في العملية الأوروبية الشاملة. ونرى أن هذا العامل يمثل فرصة فريدة للتعاون مع الأوروبيين في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الأخرى، ولتشجيع تفاهم أفضل وتعاون أوثق بين الشمال والجنوب.

واليوم، يواجه المجتمع الدولي مشاكل تتطلب نهجا جديدة وقرارات مبتكرة وتحليلا عميقا ودقة في التنبؤ. وفي هذا المضمار، نود أن نقترح إنشاء مركز دولي للدراسات السياسية في تركمانستان تحت إشراف الأمم المتحدة يجري دراسات حول الحالة السياسية والاقتصادية في منطقتنا. وينبغي أن يتفق عمل هذا المركز مع الواقع السياسي - الجغرافي الجديد، ويجب أن يتولى المركز مهمة وضع توصيات استراتيجية محددة لخدمة السلم والأمن العالميين. وليس سرا أن تحليل أية حالة عن بعد كثيرا ما يؤدي الى نتائج وتصورات خاطئة.

لقد أصبحت المواجهة بين الكتل في ذمة التاريخ. واليوم، تبرز المناطق الاقتصادية - الجغرافية بصفتها الأطراف الرئيسية في الساحة السياسية. إن تصنيف الدول وفقا لحجمها وقوتها - الأمر الذي يمس مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم - قد عفا عليه الزمن. وينبغي أن تتمكن كل الدول من بناء أنفسها في إطار قواعد مقبولة عالميا داخل النظام القائم للعلاقات الدولية، ولكن عليها أن تفضل ذلك وفقا لمبادئها ومعتقداتها الخاصة بها. وفي هذا السياق، نؤيد المبادرات التي تهدف الى إدخال التغييرات المناسبة

الفقراء، ويرتفع فيه صوت الحكماء، ويتضاءل حجم الأشتقيا، لا مكان فيه للمخربين ولا للطامعين المستبدين. كل ذلك من أجل أن ترقى حياة الإنسان وتزدهر في ظل نظام عالمي ترفرف عليه الشرعية الدولية وترسخ فيه قواعد الأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء تركمانستان ووزير خارجيتها، سعادة السيد بوريس شيهمورادوف.

السيد شيهمورادوف (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أهني السيد غزالي اسماعيل، بصفته ممثلا لدولة تحتفظ معها تركمانستان بعلاقات استثنائية وطيدة، بمناسبة انتخابه لهذا المنصب الرفيع. وأود أن أعرب أيضا عن ثقتي في أن خبرته الدبلوماسية الواسعة التي تربط ارتباطا وثيقا بالأمم المتحدة ستمكنه من قيادة أعمالنا في الدورة الحالية التي يطلب منها أن تحقق عددا من الأهداف التاريخية.

إن بيان الرئيس الافتتاحي يؤكد من جديد أن توقعاتنا ستتحقق. وهنا، أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد فريتاس دو أمارال على ما قام به من أعمال خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من تاريخ تركمانستان بفضل اتخاذها بالإجماع للقرار المتعلق بالحياد الدائم لبلدي. وقد تكلم من هذا المنبر عشية اتخاذ ذلك القرار فخامة سبارمراد نياضوف، رئيس تركمانستان، مؤكدا أن تركمانستان ستتخذ كل الخطوات اللازمة لتؤكد من جديد التزامها التام بمبادئ الأمم المتحدة عن طريق الإسهام البناء في استقرار الحالة في منطقتنا التي مزقتها المشاحنات، ومن خلال بناء السلام، وخدمة مصالح التعاون في منطقتنا وفيما بين المناطق. وقد اتخذت تركمانستان خلال العام الماضي خطوات لتحقيق هذا الهدف باستضافة ثلاث جولات للمحادثات بين الجماعات الطاجيكية في عشق آباد، من خلال توفير المساعدة لبعثة المبعوث الخاص للأمم العام الى أفغانستان، وباستضافة عدد من المحافل الدولية الرئيسية.

وتملك تركمانستان موارد طبيعية هائلة، فلديها، من ناحية، أحد أغنى مستودعات مركبات الهيدروكربون في العالم - وأشير هنا الى حوض بحر قزوين ومناطق أخرى في بلدي. ومن بين المهام الرئيسية التي نواجهها هي إنشاء هيكل أساسي لخطوط الأنابيب يكفل، الى جانب النظام الحالي، نقل غاز بلدنا الى أوروبا وآسيا. ومن دواعي سرورنا أن مصالح تركمانستان كمصدر تتوافق مع مصالح المستهلكين الأوروبيين والآسيويين. ويسعدنا أن البلدان المجاورة - إيران وأفغانستان وروسيا وتركيا وباكستان وأوزبكستان وكازاخستان - لا تختلف حول هذه المسألة.

وفي هذا السياق، أود أن أتعرض لعدة قضايا تتعلق ببحر قزوين. وتركمانستان، على غرار جميع الدول الساحلية، يساورها القلق إزاء مستقبله وآفاق موارده. ونعتقد أنه لا يوجد أي مجال للقرارات الانفرادية أو الإملاءات بشأن هذه المسألة. والمطلوب هو إنشاء نظام يقوم على الثقة الكاملة والتفاعل فيما بين دول بحر قزوين خدمة للمصلحة المشتركة ورخاء كل دولة على حدة. وسيكون مؤتمر وزراء خارجية دول بحر قزوين الذي سيعقد في عشقباد محفلا لمناقشة كل تلك المشاكل وإعداد برنامج عمل للقائه قمة دول بحر قزوين.

وتركمانستان تعارض أي نشاط عسكري في بحر قزوين. وهي تود أن يكفل له نظام للملاحة الحرة مع احترام الحدود الوطنية لكل دولة من الدول المطلة عليه. وثروات بحر قزوين وتركيبه البيولوجي والمعدني الفريد، ونظامه الايكولوجي الهش، كل هذا يستدعي وجود نهج شامل ومتوازن، بعيدا عن تغليب المصالح القصيرة الأجل أو المزايا السياسية. ولا نشك في أن جميع الدول المطلة على بحر قزوين ستمكن من إيجاد أفضل البدائل على أساس الحس السليم واحترام مصالح كل البلدان المعنية، باسم هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن.

وئمة مجال من مجالات التعاون مع الأمم المتحدة توليه تركمانستان اهتماما خاصا، وهو الكفاح ضد توزيع المخدرات والاتجار بها. إن تركمانستان تخوض حربا شعواء ضد هذه الآفة اللعينة، وقد أنشأت لها

في أسلوب عمل الأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الأخرى المرتبطة بها.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤمن أيضا بالرأي القائل بأن فكرة الأمن قد تعرضت اليوم لتحولات جذرية وتتضمن مجموعة كاملة من العناصر السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والعسكرية وغيرها من العناصر التي على نفس القدر من الأهمية. وانطلاقا من هذا الافتراض، نؤيد الاقتراح بوجوب توسيع نطاق عضوية هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة، ضمن حدود معقولة، بحيث تكفل حسن إدارة هذه العملية الدولية ومراقبتها. ومما له نفس القدر من الأهمية مسألة التمثيل المتوازن والوافي في مجلس الأمن لدول الشمال والجنوب.

وتركمانستان اليوم بلد يمر اقتصادها بمرحلة تحول ويتعرض لتغيرات اجتماعية وسياسية عميقة. وفي هذا الصدد، نأمل أن يجري الانتهاء من "خطة للتنمية" أثناء الدورة الحالية، مما يساعد على إنشاء نظام للأولويات وتقديم المساعدة للدول التي تنفذ هذه البرامج الإنمائية الوطنية. ويصعب أن نبالغ في تقدير دور الأمم المتحدة، لأن هذه الآلية بعينها هي التي يجب أن تكفل أقصى قدر من الموضوعية والتسامح إزاء هذه العمليات. ولم تنشأ الدول التي استقلت مؤخرا من فراغ. فكل دولة منها لها سماتها الخاصة بها، ومميزاتها الوطنية والجغرافية الفريدة وروابطها التاريخية وأنماطها النفسية. ولكل منها الحق في اختيار نموذجها الخاص بها بالنسبة للتنمية ولنظام الحكم.

وانطلاقا من هذا الافتراض، نؤيد الرأي القائل بأن التنوع يشكل جزءا لا يتجزأ من العالم. ومع ذلك، رغم أن جميع الدول تخضع للقانون الدولي، لا يمكن برمجة تطلعات الجميع نحو التنمية والرخاء وفقا لمعيار واحد أو وجهة نظر شاملة. والتحدي الرئيسي في القرن الحادي والعشرين هو ضمان أن يتمكن أعضاء الأمم المتحدة من أن ينظر الواحد منهم الى الآخر من منظور الوحدة في إطار التنوع. لذا، فإننا ممتنون للأمم المتحدة وللدول التي تملك إمكانات سياسية واقتصادية عالمية، على دعمها وتضمها.

يتضمن جدول أعمال الدورة الحالية بندا يتناول تطوير التعاون بين الأمم المتحدة وهيئاتها، ومنظمة التعاون الاقتصادي. وخلال مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته تلك المنظمة في أيار/مايو ١٩٩٦ في عاصمة تركمانستان، تولى بلدي الرئاسة لفترة السنتين القادمتين، وهو يعتزم بذل كل جهد ممكن لتنفيذ البرامج الواسعة النطاق التي تضطلع بها تلك المنظمة التي تضم الآن عشرة بلدان.

ومنظمة التعاون الاقتصادي منظمة اقتصادية بحتة لا تتقيد بأية اعتبارات سياسية. وأعضاؤها يتشاطرون وجهة نظر واحد بشأن هذه المسألة. وبالمثل، نعتقد أن التعجيل بالتنمية الاقتصادية وتحسين التعاون فيما بين الدول يمكن أن يعودا بالرفاه والرخاء على شعوب المنطقة. ومع ذلك، لا غنى عن توفر عدد من الشروط الأساسية السياسية لتطوير التفاعل الاقتصادي حتى يكون فعالا ومثمرا. وأعتقد أن وجود مناخ من الثقة السياسية هو المطلوب الأول. وعندما يصبح هذا المناخ عاملا ثابتا في علاقاتنا، فإنه سيسهم في النهوض بمبادرات جريئة جديدة ومشاريع محددة. وبعبارة أبسط أقول إن علينا أن نعتنق فلسفة تقوم على التفاهم والثقة المتبادلة. وفي ظل هذه الظروف وحدها يمكننا أن ننفذ مشاريعنا بنجاح. وهذا شيء مهم بصفة خاصة لأن حالات الصراع ما زالت مستمرة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي: في طاجيكستان وأفغانستان. وتركمانستان تؤمن إيمانا راسخا بقدرة هذين الشعبين العريقين والحكيمين على التغلب على رواسب الريبة والخلاف. ونحن نؤيد تأييدا تاما مبادرة الأمم المتحدة وجهود البلدان المجاورة لتحقيق تسوية سلمية.

لجنة تنسيق وطنية. وفي بداية هذا العام انضمت تركمانستان الى اتفاقية عام ١٩٦١ الوحيدة للمخدرات، واتفاقية عام ١٩٧١ للمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وتعلق تركمانستان أهمية كبرى على تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، وقد وقعت على اتفاق ثنائي مع هذا البرنامج. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ قامت تركمانستان، مع بلدان أخرى في وسط آسيا، وبالتعاون مع البرنامج، بتوقيع مذكرة بشأن التعاون الإقليمي المتعلق بمكافحة الإنتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة والاتجار بها وإساءة استعمالها. ونحتاج الى بذل جهد خارق للسيطرة على الحالة ومنع انتشار هذا الشر، وعكس اتجاه هذه الحالة التي أصبحت فيها مشكلة المخدرات تتفاقم بقدر زيادة الجهود المبذولة لمكافحتها.

وتركمانستان تتعاون بنشاط مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع الأمم المتحدة في تطوير العمليات الديمقراطية، بغية تنشئة أجيال جديدة متحررة من الأنماط السيكلوجية العتيقة والقيم الايديولوجية المشكوك فيها. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعب في الملكية والحماية القانونية، كلها مفاهيم عالمية. ومع ذلك، لا يكفي أن نفهم أهميته فحسب، بل من الضروري أن ننفذها تنفيذا تاما في الحياة الواقعية. وما نحتاجه هو الصبر والوقت حتى نسمح لهذا الفهم بأن يترجم الى واقع عملي. وهذا ما دعا تركمانستان الى إنشاء معهد للديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير الدولة، مهمته وضع نموذج للمجتمع الديمقراطي، نموذج خاص بها، وذلك اعتمادا على أفضل التجارب الأوروبية والآسيوية، مع الاستفادة من معارف الخبراء الدوليين. ولا يحتاج المرء الى أن يكون متخصصا في هذا المجال لكي يفهم أن النموذج المستورد، مهما بلغت درجة كماله، قد لا يكون فعالا عندما يطبق في مجتمع شرقي تقليدي، مثل مجتمع تركمانستان، البلد الذي ورث قيما من الحضارات القديمة وثقافة الإسلام. كما أن شعبها الذي ظل قرونا يحارب من أجل البقاء، ثم وافته أخيرا فرصة للحصول على استقلاله وهويته الوطنية، يفكر بعقلية خاصة.

وبالنسبة لأفغانستان، نعتبر أن من المهم أن الصراع هناك انتقل من فئة الصراعات المنسية الى صلب الجهود الدولية. وقد أعرب رئيس تركمانستان، ساجامورات نيازوف، بإجرائه للمشاورات المستمرة مع زعماء البلدان المجاورة ومع الأمين العام، عن استعداد تركمانستان للقيام بدور نشط في البحث عن تسوية للمسألة الأفغانية. ذلك أن مصير العديد من المشاريع الاقتصادية العالمية يتوقف على إحلال السلام في أفغانستان، وبوجه خاص على توفير موارد الطاقة لأسواق الطاقة النشيطة التطور في آسيا.

وفي الشهر المقبل ستحتفل تركمانستان بالعيد الخامس لاستقلالها. واليوم، أصبح بإمكاننا أن نستشف آفاقنا بمزيد من الوضوح، وأن نحسن فهمنا للمجالات التي من الخلق بنا أن نطور فيها التعاون مع الشركاء الأجانب. ويمكننا أن نرى ونقيم بجلاء الحالة في الداخل وفي المنطقة وفي بقية العالم. ومن خبرتنا المتراكمة نستطيع أن نقول إن تركمانستان وجدت مكانها، سياسيا واقتصاديا، في صفوف المجتمع الدولي. وبالتحرك الثابت والتدريجي لمجتمعنا تجاه الديمقراطية، وإقامة آليات الاقتصاد السوقي، بدأت دولتنا تندمج في العملية العالمية. وبالتفاعل الوثيق مع الشركاء الأجانب وانتهاك سياسة خارجية نشطة، نثق بأننا سننفذ هذه المهام بسرعة وكفاءة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠